قيم المواطنة المتضمنة في المقررات الدراسية في المعاهد العليا لإعداد المعلمين في الجمهورية اليمنية في ضوء التشريعـــات الرسمية

آمال عبد الوهاب أحمد العريقي* سميرة علي قاسم جبارة*

تاريخ تسلُّم البحث : 2017/4/2م تاريخ قبول النشر : 2018/1/1م

الملخص

استهدفت هذه الدراسة الكشف عن قيم المواطنة المتضمنة في المقررات الدراسية في المعاهد العليا لإعداد المعلمين في الجمهورية اليمنية في ضوء التشريعـات الرسمية، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي وأسلوب تحليل المضمون، حيث تم تحليل محتوى التشريعات الرسمية (الدستور، القانون العام للتعليم)، ومن ثم الخروج باستمارة تحليل المقررات (المهنية والثقافية) في المعاهد العليا لإعداد المعلمين، وبعد تحليل تلك المقررات توصلت الدراسة للنتائج الآتية:

1- تضمنت التشريعات الرسمية: (الدستور، والقانون العام للتعليم) عددا من قيم المواطنة في جانبي الحقوق والواجبات تتمثل في: (القيم السياسية، والقيم الاقتصادية، والقيم الاجتماعية، والقيم الثقافية، والقيم المدنية والشخصية).

2- توزعت قيم المواطنة في المقررات الدراسية للمعاهد العليا لإعداد المعلمين كما يأتي:

أ- في جانب الحقوق ترتبت القيم بحسب تكراراتها ونسبها المئوية في المقررات الدراسية للمعاهد العليا لإعداد المعلمين كما يأتي: (القيم الاجتماعية، ويليها القيم الاقتصادية، ثم القيم الشخصية والمدنية، وتليها القيم الثقافية، وجاءت القيم السياسية بالمرتبة الخامسة والأخيرة بين القيم المتضمنة في المقررات الدراسية).

ب – في جانب الواجبات ترتبت القيم في التكرارات والنسب المئوية في المقررات الدراسية للمعاهد العليا لإعداد المعلمين كما يأتي: (الواجبات المدنية والشخصية ، ويليها مجموعة الواجبات الاجتماعية، ثم الواجبات الثقافية، وبعدها في الترتيب القيم الاقتصادية، وجاءت الواجبات السياسية في المرتبة الأخيرة بين القيم).

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات.

المقدمة:

المواطنة مفردة تحمل دلالات عميقة وواسعة في معانيها وأبعادها في اتجاهات الترجمة للحكمة الإلهية من الخلق والتكوين الإنساني، والتي يراها المبصرون في الإسهام بالمواطن والميزان الذي يحقق المواطنة بكفتيه المسماة بالحقوق والواجبات.

هذا الميزان هو الناظم العدل الذي يضبط معاني المواطنة ويحفظ لها أبعادها في مستوياتها المختلفة التي تبدأ بحق الانتماء إلى ذاته ومن ثم عائلته الوالدية وأسرته الأوسع، وامتداداً إلى البيئة المجتمعية المحيطة به وبحركته وأنشطته الخاصة والعامة، وصولاً إلى منصة الوطن الأكثر اتساعاً الذي تصب في مضماره الجهود كافة لأغراض تنميته وإكسابه قدرات على احتواء مواطنيه وتمكينهم من العيش في حياه كريمة، يتوافر فيها كل أسباب الاستقرار والانتفاع من المواطنة وأداء الاستحقاقات المترتبة عليها، في سياق متوازن من الحقوق والواجبات وعلى نسق محدد لا يقبل التأويل في المسئوليات والالتزامات القيمية والأخلاقية المجسدة لمعاني المواطنة والعاملة على جعلها متقدة ويقظة ومستعدة على نحو دائم للبذل والعطاء والتضحية إن تَطلب أمن الوطن وسيادته.

* أستاذ مشارك كلية التربية – جامعة تعز.

من هنا عملت الدول والحكومات، ومن قبلهم الفلاسفة والمشرعون في فترات التاريخ المختلفة على النص على المواطنة وتحديدها تحديداً يتناسب ومتطلبات كل مجتمع وفلسفته.

ويشكل الوعي بمعاني المواطنة والواجبات والحقوق المترتبة عليها، حجر الزاوية في ممارسة فاعلة للمواطنة، فكلما كان مستوى الوعي عالياً ومرتفعاً كان مستوى الممارسة ومستوى الأداء المترتب عليها عالياً بذات القدر والدرجة، وكلما كان العكس هو السائد فإن المواطنة تصير مزاجاً وقميصاً يوظفه الحكام كيفما شاءوا على النحو الذي يحقق لهم جواً مأموناً لتنفيذ سياساتهم التي غالباً ما كانت وتكون في غير مصلحة المواطن ، ولا تلتزم بضوابط ومعايير المواطنة بشكل أو آخر. وتضطلع التربية بوسائطها المتعددة بأثر أساس ومحوري في غرس معاني المواطنة ومضامينها في نفوس وعقول الناشئة وجعلها قناعات جوهرية تتصل بأسباب التأثير الإنساني في هذه الحياة، ودلالات هذا التأثير المتمثلة بالانتماء والولاء، كونهما من طبائع البشر، إذ يقول تعالى: "وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا".

وكما كانت المواطنة محور اهتمام الفلاسفة والمشرعين ، فهي لاتزال كذلك، محط اهتمام المجتمعات بفئاتها وقواها، وكل ينظر إليها بمنظاره، وحسب اعتقاده وقناعاته، وهي اليوم قضية دولية تعنى بها المنظمات الدولية، ودول كبرى، بعضها عن حرص في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية ونبذ العنصرية والتمييز من أي نوع، وبعضها يتخذ من هذه القضية مبرراً للتدخل في شئون الدول الأضعف وتمكين أدواتها من المزيد من الهيمنة واستلاب إرادة هذه الدول وقراراتها وسيادتها.

وانعكس هذا الاهتمام في التشريعات والسياسات والاستراتيجيات الوطنية والقومية والدولية التي تضمنت نصوصاً واضحة ودقيقة بدلالات المواطنة ومعانيها وسبل حمايتها والحفاظ عليها وتنميتها، وأنيط بمؤسسات الدول والمجتمعات التربوية والإعلامية والاجتماعية والمجتمعية مسئولية الترجمة بصيغ تربوية تثقيفية تغرس وترسخ وتعزز قيم المواطنة في الوعي والممارسة.

من كل هذا وعلى أساسه نشأت فكرة البحث في موضوع مضامين المواطنة الواردة في الدستور والقانون العام للتربية والتعليم، ومدى انعكاسها على مقررات إعداد المعلم، سعياً لتكوين صورة عن واقع العناية بهذه المضامين، والعمل الذي يجري في سياق غرس هذه المضامين وتنميتها، ومن هنا تم الاتجاه نحو الدستور كوثيقة تشريعية هي الأصل والقاعدة لأية تشريعات وقوانين، علاوة على كونها المرجعية لأي ممارسات وفعاليات وبرامج تتصل بالوطن أرضاً وإنساناً، وإلى القانون العام للتربية والتعليم، ومن ثم التوجه إلى أهم أدوات من شأنها استيعاب المضامين الدستورية والقانونية وترجمتها في سياق التربية والتعليم، فكان الاختيار للمقررات الدراسية لما تحتله هذه المقررات من أهمية في العملية التربوية التعليمية، من ناحية ولأنها قابلة للتحليل والدراسة لكونها مكتوبة ويمكن الاطلاع عليها واستخلاص ما يدل على مدى ودرجة استيعابها لهذه المضامين المتمثلة بالحقوق والواجبات المنصوص عليها في وثيقة الدستور والقانون العام للتربية والتعليم من ناحية أخرى.

كما تم التوجه نحو مؤسسات إعداد المعلم لأسباب عديدة أهمها:

أن هذه المؤسسات معنية بإعداد معلمين تناط بهم مسئولية إعداد الناشئة وتعليمهم وفق مرجعية المجتمع واختياراته، والتي يفترض أن تتضمن في مناهجها ومقرراتها وكتبها ثوابت إعداد المجتمع وقضاياه كمتطلب أساس من متطلبات إعداد المعلمين لحمل الرسالة وأداء المهنة التي تشكل المواطنة جوهراً مهماً منها.

كما رسخ قناعة الباحثتين بأهمية موضوع الدراسة وضرورة إجرائها بروز ظواهر سلبية تؤثر في سكينة المجتمع وطمأنينته وميزان الحقوق والواجبات لمواطنيه، وأحدثت اختلالاً في فهمها والتعبير عنها.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة قيمة علمية وموضوعية كونها أول دراسة في حدود علمنا تتناول قيم المواطنة في مقررات إعداد المعلم في الجمهورية اليمنية ، والتي تعد مفصلاً حيوياً وأساسياً في عملية إعداد المعلمين الذي يشكل إعدادهم عملية مركبة بمكوناتها المهنية والتخصصية والثقافية، وتقع القيم الوطنية في سياق المكونات كافة، إذ تقدم في كل مكون بسياقات تتناسب وطبيعة كل منها، فهي أساسية في المكون المهني لمعلم محترف مهنياً، وحامل للقيم تمثلاً للرسالة التي يقوم عليها العمل في التعليم إذ ينبغي التأكيد في هذا المكون، أن الوطن والمواطنة وتمثل المعلم لهما، وترجمتهما للناشئة، هو تمثل للانتماء وترجمة للولاء لوطن نفتديه ونحميه، وهي أساسية في المكون التخصصي، إذ ينبغي التأكيد هنا أن المجال الذي يدرسه المعلم ويتخصص فيه، ليس مطلوباً لذاته، قدر ما هو مطلوب لإحداث تحولات علمية وإبداعية وتطويرية في مؤسسات الوطن ومجالات الحياة فيها، تؤدي إلى الارتقاء بمستوى المعيشة للمواطنين والسؤدد والرفعة للوطن، والانتقال بوعي ومنهجية إلى المستقبل المأمون والمزدهر. وهي أيضاً الجوهر الذي ينبغي بناء المكون الثقافي على أساسه، فالمعلم المثقف الملتزم بقيم المواطنة، هو المعلم الرسالي الذي يجسد القدوة في حب الوطن، واحترام الحقوق لكل المواطنين بوطن يحتويهم ويمنحهم المواطنة المتساوية والشراكة بكل معانيها وتجلياتها. وهكذا هي الأهمية العلمية، أما الأهمية الموضوعية فتظهر على نحو جلي في الموضوع ذاته، فالقيم بعامة وقيم المواطنة بخاصة هي الموضوع الذي يدندن حوله المواطنون بمختلف الوانهم وقناعاتهم السياسية والفكرية، ومنابتهم ومراكزهم الاجتماعية، ومواقعهم المهنية والوظيفية، ومستوياتهم الاقتصادية والعلمية، والمعرفية، إذ تمثل الثابت لدى الجميع، والقاسم المشترك الذي يجمعهم في وطن الكل فيه مسئول قيمياً في بنائه وحمايته وتنميته.

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

- ما قيم المواطنة المتضمنة في التشريعات الرسمية (الدستور، القانون العام للتعليم)؟
- ما مدى تضمين قيم المواطنة المتضمنة في التشريعات الرسمية (الدستور، القانون العام للتعليم) في مقررات معاهد إعداد المعلمين الدراسية في الجمهورية اليمنية؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الكشف عن:

- قيم المواطنة المتضمنة في التشريعات الرسمية (الدستور، القانون العام للتعليم).
- مدى تضمين قيم المواطنة المتضمنة في التشريعات الرسمية (الدستور، القانون العام للتعليم) في مقررات معاهد إعداد المعلمين الدراسية في الجمهورية اليمنية.

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على الدستور المعدل (2001م) المقر في الجمهورية اليمنية؛ لصلته المباشرة بحقوق وواجبات المواطن، والقانون العام للتربية والتعليم رقم (45) لسنة (1992م)، وعلى المقررات الدراسية (المهنية والتثقيفية) للمعاهد العليا لإعداد المعلمين في الجمهورية اليمنية.

مصطلحات الدراسة:

قيم المواطنة: هي الإطار الفكري لمجموعة المبادئ الحاكمة لعلاقات الفرد بالنظام الديمقراطي في المجتمع، والتي تجعل للإنجاز الوطني روحا في تكوين الحس الاجتماعي والانتماء بما يسمو بإرادة الفرد للعمل الوطني فوق حدود الواجب، مع الشعور بالمسؤولية لتحقيق رموز الكفاية والمكانة لمجتمعه في عالم الغد (مكروم، 2004).

المقررات الدراسية: ويقصد بها في هذه الدراسة المقررات (المهنية والتثقيفية) للمعاهد العليا لإعداد المعلمين في الجمهورية اليمنية، للعام الدراسي (2011 – 2012).

التشريعات الرسمية: ويقصد بها في هذه الدراسة التشريعات الرسمية المتمثلة بدستور دولة الوحدة الجمهورية اليمنية وتعديلاته (2001م)، وقانون التعليم العام رقم (45) لسنة (1992م).

الخلفية النظرية:

المواطنة هي النواة الحية للشخصية الوطنية السوية الفردية والمجتمعية المتمتعة بكافة الحقوق والقائمة بكافة الواجبات التي تمكنها من الحياة الكريمة على قدم المساواة على المستوى الفردي والجمعي.

وهي بذلك ليست دعوة للانكماش والانكفاء على الذات بقدر ما هي حق لكل مجتمع ولكل أمة أن يؤسسها في إطاره كونها المحك الذي يحدد السلوك ونوع القرارات والأفعال للفرد والجماعة من حيث أصالتها وانتماؤها، والعامل المحرك الذي إن تشكل على نحو صحيح سمح للوطن بمتابعة مسيرته بقدرات ناهضة ومبدعة، وهي أيضاً، متى ما غُرست على نحو متوازن في نفوس المواطنين حفظت الوطن ومكوناته الاجتماعية والثقافية الخاصة، ومكنته سياسياً واقتصادياً من التفوق والتميز بأثر له حضور وفاعلية يحمي الهوية ويحقق التغيير والطموحات المنشودة.

تُنسب المواطنة في اللغة العربية إلى الوطن، وهو المنزل الذي يقيم فيه الإنسان، والجمع أوطان، ويقال وطن بالمكان وأوطن به أي أقام، وأوطنه اتخذه وطناً، وأوطن فلان أرض كذا أي اتخذها محلاً ومسكناً يقيم فيه (ابن منظور، 1994).

ويعرفها مركز التربية الوطنية Center for Civic Education1998) بأنها العضوية في الجماعة السياسية وأعضاء الجماعة السياسية مواطنوها، وبذلك فالمواطنة هي أيضاً العضوية في المجتمع والعضوية تتطلب المشاركة القائمة على الفهم الواعي والتفاهم، وقبول الحقوق والمسؤوليات (المحروقي، 2008).

ويعرفها النجدي (2001) بأنها صفة الفرد الذي يعرف حقوقه ومسؤولياته تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، ويشارك بفعالية في اتخاذ القرارات وحل المشكلات التي تواجه المجتمع، والتعاون والعمل الجماعي مع الآخرين، مع نبذ العنف والتطرف في التعبير عن الرأي، ويكون قادرا على جمع المعلومات المرتبطة بشئون المجتمع واستخدامها، ولديه القدرة على التفكير الناقد، وأن تكفل الدولة تحقيق العدالة والمساواة بين جميع الأفراد دون تفرقة بينهم بسبب اللون أو الجنس أو العقيدة.

وتعرف المواطنة أيضاً بأنها صفة المواطن التي تحدد حقوقه وواجباته عن طريق التربية الوطنية وتتميز المواطنة بوجه خاص بولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب، والتعاون مع الآخرين، وتحقيق الأهداف القومية للدولة، وتتضمن المواطنة مستوى عالياً من الحرية مصحوباً بالعديد من المسئوليات، فالمواطنة هي علاقة بين الأفراد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة مع امتثال الأفراد للحقوق والواجبات (بدوي، 1993).

وهكذا نجد أن المواطنة الإيجابية لا تقتصر على مجرد دراية المواطن بحقوقه وواجباته فقط ولكن حرصه على ممارستها من خلال شخصية مستقلة قادرة على حسم الأمور لصالح الوطن، كما يؤدي التطبيق المجتمعي لمفهوم المواطنة في كافة المؤسسات إلى تنمية مجموعة من القيم والمبادئ والممارسات التي تؤثر في تكوين شخصية الفرد، والتي تنعكس في سلوكه تجاه أقرانه وتجاه مؤسسات الدولة، وكذلك تجاه الوطن، فالانتماء للوطن لا يعتمد على مفاهيم مجردة، إنما على خبرة معايشة بين المواطن والوطن (الجيار، 2007).

كما أن جوهر المواطنة يكمن في قضيتين أساسيتين هما:

الأولى: مشاركة المواطنين في الحكم، على قاعدة أن الشعب مصدر السلطات.

الثانية: المساواة بين جميع المواطنين وهذه إحدى القضايا الجوهرية في المواطنة، فلا يجوز التمييز بين المواطنين على أساس (الدين، والعرق، ولجنس، واللون، والانتماء السياسي) وبمعنى أن ينال المواطنون حقوقاً وواجبات متساوية دون أية اعتبارات إضافة إلى المساواة فيما بينهم أمام القانون (جلامته، 2009).

وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى أن المواطنة عبارة عن علاقة بين فرد ودولة يحددها قانون تلك الدولة بما تتضمنه هذه العلاقة من واجبات وحقوق، كما أن المواطنة تدل ضمناً على درجة من الحرية مصحوبة بمسئوليات، وتسبغ المواطنة على الفرد حق الانتخاب وتولي المناصب العامة، وتكاد تجمع الدراسات حول المواطنة على مقومات أبرزها:

1- المواطنة تجسيد لنوع من الشعب يتكون من أفراد يحترم كل منهم الأخر ويتحلى بالتسامح تجاه التنوع الذي يزخر به المجتمع.

2- تتجسد المواطنة في الواقع حين يعامل القانون كل أعضاء المجتمع على قدم المساواة، بصرف النظر عن أوضاعهم الطبقية أو أجناسهم، أو ثقافتهم، وديانتهم، وأن يعزز كرامة واستقلال الأفراد (الكوري،2001).

ويرى بعض المختصين أن الجانب المهم في المواطنة يتجلى فيما تحدده من مسئوليات، حيث تنقسم تلك المسؤوليات إلى مجالين: الجيار (2007)

- **المسئوليات الشخصية:** وتشمل رعاية الشخص لنفسه، وقبول المسؤولية عن نتائج تصرفاته مع الآخرين، اغتنام الفرص لكي يصبحوا متعلمين، والاضطلاع بمسؤوليات أحد الأسر والأصدقاء والجيران.

- **المسئوليات المدنية:** وتتمثل في طاعة القوانين واحترام حقوق وآراء الآخرين، ودفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية، والتصويت، والاضطلاع الواعي باحتياجات الفرد والمجتمع والأمة، كما تشمل المسئولية المدنية وأيضاً الالتزام بالنزاهة والرحمة والتسامح والإنصاف والثقة والاحترام وتفتح الأفق، وفتح آفاق للتفاوض والتسوية والتفاهم.

بينما يرى وليم المشار إليه في الجيار (2007)، أن المواطنة المسئولة تتضمن واجبات هي:

1- دفع الضرائب.
2- الخدمة في القوات المسلحة للبلاد عند الاستدعاء.
3- طاعة القوانين الإدارية المشرعة بوساطة الحكومة.
4- التظاهر بالالتزام والولاء إلى المجتمع والأوضاع السياسية الديمقراطية.
5- المواطنة البناءة لأوضاع الحياة السياسية والمدنية.
6- المشاركة لتحسين نوعية الحياة السياسية والمدنية.
7- احترام حقوق الآخرين.
8- الدفاع عن حقك وحقوق الآخرين ضد أولئك الذين ينتهكونها.
9- ممارسة الحقوق.

أبعاد المواطنة:

يرى كارنس (Carens، 2000) أن مفهوم المواطنة يتألف من أبعاد رئيسية هي:

البعد الأول: المواطنة القانونية المحددة بوساطة الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، فالمواطن شخص قانوني يتمتع بحرية العمل وفقاً للقانون، وله الحق في حماية القانون له، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن يشارك المواطن في صياغة القانون، كما أنه لا يتطلب أن تتماثل وتتشابه الحقوق بين المواطنين.

البعد الثاني: المواطنة السياسية ويعد المواطنين تحديداً وكلاء سياسيين مشاركين بفعالية في المنظمات السياسية في المجتمع.

البعد الثالث: ويشير إلى أن المواطنة عضوية في المجتمع السياسي والذي بأثره يمد الأفراد بمصدر متميز للهوية.

في حين يرى الصدوقي الوارد في الجيار (2007)، أنه يمكن تحديد المواطنة من خلال الأبعاد الآتية:

1- **البعد الفلسفي والقيمي:** حيث إن المواطنة تعد إنتاجا ثقافياً إنسانياً، فهي تنطلق من مرجعية قيمية تستوحي دلالاتها من مفاهيم الحرية والعدل، والحق، والخير، والهوية، والمصير، والوجود المشترك.

2- **البعد السياسي والقانوني:** حيث تحدد المواطنة كمجموعة من القواعد والمعايير التنظيمية والسلوكية والاجتماعية داخل المجتمع، والتمتع بحقوق المواطنة الكاملة كالحق في المشاركة واتخاذ القرارات، وتحمل المسئوليات، والحق في مؤسسات وقوانين ديمقراطية، والحق في المساواة وتكافؤ الفرص.

3- **البعد الاجتماعي والثقافي:** حيث تصبح المواطنة كمحدد لمنظومة التمثلات والسلوكيات والعلاقات والقيم الاجتماعية، بحيث تصبح المواطنة كمرجعية معيارية وقيمية اجتماعية وكثقافة ونظام مجتمعي.

عناصر المواطنة:

انطلاقاً من اعتبار المواطنة مجموعة من القيم والنظم المشتركة، فقد اتفق كل من (البكاتوشي والصاوي، 2005)، و(الجيار، 2007)، و(منصور، 2009)،على أن عناصر المواطنة هي:

- **الانتماء:** والانتماء للوطن هو الانتساب للوطن والدين، والانتماء شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بالوطن والدفاع عنه، ويبدأ بالانتماء للأسرة، والدين والوطن، وهذه الانتماءات لابد أن تكون منسجمة مع بعضها البعض من أجل حياة أفضل.
- **الحقوق:** يتضمن مفهوم المواطنة حقوقاً يتمتع بها الجميع وهي في الوقت نفسه واجبات على الدولة والمجتمع وهي الحق في: (الحياة – التعليم – تقديم الخدمات الأساسية – التفكير وإبداء الرأي – الحرية الشخصية بما فيها من حرية التملك، العمل، الاعتقاد، الرأي)، وهذه الحقوق يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين مهما كانت معتقداتهم.
- **الواجبات:** تختلف الدول عن بعضها البعض في الواجبات المترتبة على المواطنة باختلاف فلسفة الدولة، والثقافة، فبعض الدول ترى المشاركة السياسية في الانتخابات واجباً وطنياً، والبعض الأخر يراه حقاً، ومن الواجبات التي لا تختلف من دولة إلى أخرى هي: (احترام النظام – عدم خيانة الوطن – المحافظة على الممتلكات – الدفاع عن الوطن – الإسهام في تنمية الوطن – الحفاظ على المرافق العامة – المسئولية الفردية والمجتمعية تجاه مصالح المجتمع ـ احترام الحرية الشخصية).
- **الشراكة المجتمعية:** من أبرز سمات المواطنة أن يكون المواطن شريكاً في الأعمال المجتمعية، ومن أبرزها الأعمال التطوعية التي تخدم الوطن.

- **القيم العامة:** وتعني أن يتحلى المواطن بالأخلاق والصفات الحميدة، منها الأمانة، الإخلاص، الصدق، الصبر.

قيم المواطنة:

تتكون المواطنة من عدد من القيم منها (منصور، 2009):

1- قيمة المساواة: والتي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حق التعليم، والعمل، والجنسية، والمعاملة المتساوية أمام القانون والقضاء، واللجوء إلى الأساليب والأدوات القانونية لمواجهة موظفي الحكومة بما في ذلك اللجوء إلى القضاء، المعرفة والإحاطة بتاريخ الوطن ومشاكله والحصول على المعلومات التي تساعد على ذلك.

2- قيمة الحرية: والتي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التنقل داخل الوطن، وحق الحديث والمناقشة بحرية مع الآخرين حول مشكلات المجتمع ومستقبله وحرية التأييد أو الاحتجاج على قضية أو موقف أو سياسة ما، حتى لو كان هذا الاحتجاج موجهاً ضد الحكومة، وحرية المشاركة في المؤتمرات أو اللقاءات ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي.

3- قيمة الشراكة: والتي تتضمن العديد من الحقوق مثل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة لتغيير سياستها أو برامجها، أو بعض قراراتها، وممارسة كل أشكال الاحتجاج السلمي المنظم مثل التظاهر والإضراب كما ينظمها القانون، والتصويت في الانتخابات العامة بكافة أشكالها، وتأسيس الأحزاب السياسية أو الجمعيات أو أي تنظيمات أخرى تعمل لخدمة المجتمع أو لخدمة بعض أفراده، أو الاشتراك في الترشيح في الانتخابات العامة بكافة أشكالها.

4- المسئولية الاجتماعية: والتي تتضمن العديد من الواجبات مثل واجب دفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية للوطن، واحترام القانون، واحترام حرية وخصوصية الآخرين.

وقد تضمن دستور الجمهورية اليمنية هذه الحقوق والواجبات في العديد من مواده والتي يمكن تحديدها في المواد ذات الأرقام الآتية (4، 5، 7، 23، 24، 25، 26، 27، 30، 31، 32، 42، 43، 44، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57)، (دستور الجمهورية اليمنية، 2001).

مرجعيات التربية للمواطنة:

أولاً: المرجعية الدستورية:

عرفت الجمهورية اليمنية الدستور تشريعاً قبل قيام الوحدة المباركة ومنذ أعيد لليمن لحمته بإعادة الوحدة اليمنية المباركة في عام 1990م وتحديداً في 22 من مايو من هذا العام، وبهذا الحدث العظيم وجدت اليمن الموحدة مرحلة جديدة ودستوراً جديداً تم التصويت عليه في عام 1990م باستفتاء شعبي كبير وواسع شمل اليمن كله، وأعيد النظر فيه في عام 1994م وأجري عليه تعديلات مهمة في سياق تثبيت النظام السياسي وأجري عليه تعديل للغرض نفسه في عام 2001م وهو آخر تعديل شهده الدستور.

وقد ظل الدستور محوراً مهماً في الحياة السياسية والعامة في اليمن للأهمية القصوى التي يمثلها، وتحديداً في سياق المواطنة التي تحقق توازناً في الحياة من ناحية، وفي سياق أن الدستور عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكوم تستقيم في ضوئه تلك المواطنة وتستطيع في ضوئه مؤسسات التربية والتعليم استيعاب مضامينه وعكسها في برامج تربوية تنموية تحقق فهماً ووعياً بها، وفهماً ووعياً بممارستها بميزان حساس من الحقوق والواجبات.

وقد تضمن دستور الجمهورية اليمنية وفي آخر تعديل جرى عليه مجموعة من القيم التي تتصل بالمواطنة حقوقاً وواجبات في مناشط الحياة ومناحيها المختلفة وفيما يأتي نعرض بشيء من التركيز والإيجاز لهذا الأمر.

الدستور المعدل في 2001م:

وهو الدستور المعمول به في الجمهورية اليمنية، وقد تضمن آخر التعديلات التي أدخلت عليه وفق قناعات سياسية عبرت عن رغبة في إجراء تعديلات على الأسس السياسية وعلى قضايا متصلة بانتخاب الرئيس وغيرها من القضايا المتصلة بالحكم والحاكم. وظلت الأبواب والنصوص المتصلة بالأسس الاجتماعية والثقافية وحقوق المواطن وواجباته على ما كانت عليه في الدساتير السابقة، وهذا يعني أن النصوص المتصلة بالحقوق والواجبات في سياق المواطنة احتفظت بالثبات إلى حدٍ كبير وبما يجعلنا نؤكد أن ترجمة تلك النصوص واستيعابها في البرامج التربوية ومناهج ومقررات التعليم، مسألة موضوعية اكتسبت زمناً كافياً لتشكيل الوعي لامست بامتدادها الزمني دستور دولة الوحدة عام 1990م. تكون الدستور المعدل من الأسس الآتية: (السياسية – الاجتماعية – الثقافية – حقوق وواجبات المواطنة).

ثانيا: المرجعيات القانونية:

1- القانون العام للتعليم رقم (45) لسنة 1992م:

تضمن نصوصاً وموادّ قانونية تتصل بقيم المواطنة من حقوق وواجبات وإعداد المواطنين، أكدت جميعها على حق المواطن في التعليم وحقه في الحصول على جرعات كافية لترسيخ قيم المواطنة لديه في سياق الإعداد للمواطن الصالح الذي يعد هدفاً مشتركاً لمؤسسات التربية في الدولة والمجتمع بما في ذلك المؤسسات الاجتماعية والإعلامية والثقافية وغيرها.

ولعل من أبرز تلك النصوص التي تناولت هذه المسألة ما يمكن عرضه في مسارين، هما:

أ- المسار المتصل بالقيم.

ب- المسار المتصل بإعداد المعلم.

(أ) المسار المتصل بالقيم:

- المادة (ب) من الفقرة رقم (1) وتنص على "التربية الشاملة المتكاملة والمتوازنة للإنسان اليمني هي أهم مقومات التنمية الشاملة للمجتمع والدولة، وتنمية روح الدفاع عن العقيدة والوطن والأمة العربية والإسلامية، وبناء القوة بجميع أشكالها أساس له الأولوية في تكوين شخصية المتعلم، بما يحقق الحصانة للفرد والمجتمع والدولة، والأرض، من الاستلاب بكل أشكاله".
- المادة رقم (6) وتنص على:

أ. اعتبار التعليم إلى جانب كونه استثماراً بشرياً تنموياً بعيد المدى فهو حق إنساني مشروع تكفله الدولة وتيسره لجميع أبناء الشعب.

ب. حرية البحث العلمي والإنجازات الأدبية والفنية والثقافية مكفولة بما لا يتعارض مع مبادئ وأهداف هذا القانون.

- المادة رقم (8): وتنص على أن التعليم مجاني في كل مراحله تكفله الدولة وتحقق الدولة هذا المبدأ تدريجياً وفق خطة يقرها مجلس الوزراء.
- المادة رقم (9): وتنص على أن تعمل الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في التعليم ومراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تقف عائقاً أمام بعض الأسر للاستفادة من حق أبنائهم في التعليم.
- المادة رقم (10): وتنص على أن تعتني الدولة بالرعاية الصحية المدرسية في مختلف المراحل.
- المادة رقم (14): وتنص على تركز السياسة التعليمية على تحقيق التوازن في النظام التعليمي والعدل في توزيع الخدمات والإمكانات التعليمية بين المحافظات والمناطق وعلى اللامركزية في الإدارة.
- المادة رقم (15): يستهدف نظام التعليم تحقيق تربية شاملة متجددة تسهم في تنمية الجوانب الروحية والخلقية والذهنية والجسمية لتكوين المواطن السوي المتكامل الشخصية وإكسابه القدرة على:

أ. الإسهام في خلق المجتمع المتعلم المنتج وفي صنع التقدم الثقافي والتطورالاجتماعي الاقتصادي الشامل للإنسان والوطن.

ب. تعميق مشاعر التقديس والإجلال والاحتفاء بالقرآن الكريم وتعزيز أهمية المشاعر الإسلامية وتعظيمها والالتزام بأدائها وتأكيد مبدأ مسئولية الإنسان الفردية والمباشرة عن نفسه وأفعاله وضرورة احترامه لحقوق الآخرين.

ج- تأصيل وتشجيع مجالات البحوث والدراسات العلمية وتطوير مؤسساتها.

هـ. تأكيد وترسيخ قناعة المتعلمين بضرورة مواجهة أشكال التحديات والتآمر علي اليمن والأمة العربية والإسلامية، وضرورة محاربة الاستعمار بكافة أشكاله والتصدي للتآمر الصهيوني وتحرير فلسطين وكافة الأراضي العربية المحتلة باعتبار ذلك القضية الجوهرية للأمة العربية والإسلامية.

- الفقرات (أ، ب، ج، هـ، و)، من المادة رقم (18) وتنص على:

أ- المعرفة الواعية بالمبادئ والشعائر والأحكام الإسلامية وتمثل قيمها في التعامل والسلوك، وإجادة اللغة العربية، ومعرفة الحقائق الأساسية والوقائع التاريخية المتعلقة بحضارة وتاريخ الإنسان بوجه عام.

ب- حب الوطن والاعتزاز به وحب الأسرة والمجتمع والاستعداد الكامل لتحمل المسؤوليات المترتبة على التلميذ تجاه وطنه وأسرته والمجتمع.

ج- التعرف والإدراك لحقائق البيئة الطبيعية والجغرافية لليمن والوطن العربي الكبير والعالم.

د- معرفة المهارات الأساسية للغة الأجنبية التي يدرسها التلميذ.

هـ- معرفة وإتقان التعامل مع الأنظمة العددية والعمليات الرياضية الأساسية والأشكال الهندسية والقدرة على استيعاب الحقائق والمعلومات العلمية وأسسها التجريبية واستخدامها في تفسير الظواهر الطبيعية وامتلاك القدرة على أداء بعض المهارات الحرفية واحترام العمل اليدوي.

و- الحرص على سلامة البيئة ونظافتها وجمالها وحماية الموارد الطبيعية والتذوق للفنون المختلفة والوعي بمدى أهمية اللياقة البدنية والصحية والعناية بممارسة النشاطات الأدبية والفكرية والفنية والبدنية.

- الفقرات رقم (أ، ب،ج، د،هـ) من المادة رقم (21)، وتنص على:

أ- فهم العقيدة الإسلامية وأحكامها وقيمها والتعامل والسلوك بموجبها، والتزود بقدر كاف من المعلومات عن الثقافة والحضارة العربية والإسلامية.

ب- إجادة اللغة العربية كتابة ونطقاً واستخدامها في توسيع ثقافته الأدبية والعلمية والتعبير عن أفكاره بوضوح مع مراعاة مقومات البناء اللغوي الصحيح وكذلك إجادة قراءة، وكتابة لغة أجنبية واحدة على الأقل.

ج- الوعي بقضايا شعبه ووطنه اليمني وأمته العربية والإسلامية وضرورة العمل من أجل التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في الوطن اليمني وأداء واجباته والتمسك بحقوقه والدفاع عن حقوق الآخرين والعمل بروح الفريق الواحد والوعي بأسس الديمقراطية وممارستها والوعي بقضايا أمته ومشكلاتها وفهم القضايا والمشكلات الدولية مع إدراك أهمية السلام العالمي والتفاهم والتعاون بين الشعوب.

د- المهارات العقلية واليدوية الأساسية للمهن الفنية الحديثة واستقصاء مصادر المعلومات ومعرفة عمليات جمعها والاستفادة منها واستيعاب الحقائق العلمية المتجددة مع تطبيقاتها وفهم واستخدام العلاقات والمفاهيم الرياضة وتنمية وتطوير نفسه بالتعليم الذاتي المستمر.

هـ- فهم وتطبيق القواعد الصحية والحرص على نظافة البيئة وحمايتها وحسن استثمار الوقت وممارسة الهوايات المختلفة المفيدة وتطويرها.

(ب) المسار المتصل بإعداد المعلم:

- المادة (ك) من الفقرة رقم (1) وتنص على "أن التعليم مهنة ورسالة، والمعلم حجر الزاوية في إصلاح وتطوير التعليم ويعمل النظام التربوي والتعليمي على تأكيد الرابطة العضوية بين النظرية والتطبيق، ويعتبر التعليم والتثقيف الذاتي أداة للتعلم المستمر، وتكنولوجيا المعلومات مدخلا أساسياً لتحقيق الأهداف التربوية والعلمية".
- المادة (د) من الفقرة رقم (15) وتنص على "أن يكون المعلم قدوة حسنة وأن يتم تعميق اتجاهات التفكير العلمي المنهجي لديه".
- المادة (أ، ب، ج) من الفقرة رقم 25 وتنص على:

أ- توفير الأعداد الكافية من المعلمين لتعويض العجز التراكمي ومواجهة الحاجات الجديدة من المعلمين التي تواجه الزيادة المتدفقة في الطلب على التعليم في مراحله المختلفة.

ب- تعويض العجز النوعي في المعلمين برفع كفاية المعلمين العاملين تخصصياً ومهنياً عن طريق برامج التدريب، والتنمية المهنية، وزيادة ورفع مستويات التحصيل والتخصص العلمي والتربوي وإتاحة الفرص المتنوعة للإيفاد والحصول على دورات متقدمة.

جـ. تأهيل المعلمين الذين يمارسون المهنة بدون أن يتوافر لديهم المستوى العلمي والمهني الضروري لممارسة المهنة.

المعاهد العليا لإعداد المعلمين:

هي مؤسسات لإعداد المعلم تقبل الطلبة بعد الثانوية العامة، وتقدم برنامجها على مدى سنتين دراسيتين، ويتلقى الطالب/ المعلم تكوينا مهنياً وثقافياً وأكاديمياً، في سياق إعداد شامل يحقق تمكين هذا الملتحق برصيد متنوع من المعارف والمهارات والخبرات وبما يمكنه من امتلاك القدرة على تأدية مهنته الرسالية المتصلة بمسارين تربوي . تعليمي.

وتجمع الدراسات ذات الصلة بمهنة التعليم وإسهامات المعلم أن للمعلم إسهامات عديدة عليه أن يؤديها مجتمعة داخل البيئة المدرسية وخارجها وفي محيطها الاجتماعي والمجتمعي. وتتمثل بالإسهامات التعليمية، الثقافية، التربوية، الاجتماعية، المهنية، والمعرفية، وتشكل هذه الإسهامات مجتمعة حزمة متكاملة لإعداد شامل وأداء كامل لمعلم يشكل عقولا، ويصوغ قناعات، ويرسخ ثقة المتعلم بنفسه ووطنه وإسهامه المستقبلي في البناء والتنمية، ويعزز حقوقه في الوطن والشراكة في خياراته واختياراته والانتفاع بخيراته وموارده بوعي المواطن المسئول والمنتمي لوطن له فيه حقوق وعليه واجبات ينبغي أن يؤديها.

اتصالاً بهذه الخصوصية والأهمية لمهنة المعلم الرسالية تولي المجتمعات مؤسسات إعداده اهتماماً وعناية فائقة لتؤدي وظيفتها في الإعداد الجيد والشامل، ومن ذلك أنها أُخضعت لمعايير الاعتماد المهني، التي تشدد على توافر بيئة إعداد تساعد على أن يترسخ لدى المعلم : مفهوم مهنة التعليم الرسالية ، والإسهام الحضاري المنوط به ، والقيم الوطنية والأخلاقية ، وأهمية المتابعة للجديد في المجالات المعرفية والمهنية والتكنولوجية واستيعابها، والاستقلالية والحرية في اتخاذ قراراته المتعلقة بشأن الممارسات التربوية التي تتم في البيئة المدرسية وبيئة التعلم (الذيفاني، 2011).

<u>اللائحة التنظيمية للمعاهد العليا لإعداد وتأهيل المعلمين نظام سنتين بعد الثانوية العامة:</u>

تنص المادة رقم (3) من هذه اللائحة على الأهداف المحددة للمعاهد وهي :

1- إعداد وتطوير كفايات الدارسين بإنمائهم أكاديمياً من مستوى شهادة الثانوية العامة إلى مستوى دبلوم سنتين بعد الثانوية العامة لتمكينهم من التدريس في المرحلة الأساسية.

2- تنمية كفايات الدارسين المسلكية لتمكينهم من التعامل مع التلاميذ ومعرفة متطلباتهم النمائية وتطوير شخصياتهم بأبعادها المختلفة.

3- تطوير كفايات الدارسين الثقافية والاجتماعية لتمكينهم من وعي إسهاماتهم التعليمية بهدف المحافظة على المجتمع وتطويره.

4- تنمية كفايات الدارسين التعليمية والتربوية التي تتطلبها وظيفة تعليم التلاميذ في صفوف المرحلة الأساسية.

5- غرس القيم الروحية والوطنية المستمدة من العقيدة الإسلامية في نفوس الدارسين.

6- تشجيع الدارسين على الانخراط في مهنة التعليم والرضا عنها باتخاذها مهنة لحياتهم المعيشية.

7- الإسهام في يمننة التعليم في مرحلة "التعليم الأساسي".

الدراسات السابقة:

أجرى دونيسون (Dynneson, 1992) دراسة استهدفت التعرف على خصائص المواطن الصالح، ومدى إسهام مساقات الدراسات الاجتماعية في تنمية المواطنة، وقد استخدمت الدراسة استبانة وزعت على أربع مدارس في أربع ولايات أمريكية، وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم خصائص المواطنة من وجهة نظر الطلبة هي على الترتيب: القدرة على اتخاذ القرارات، الاهتمام برفاهية الآخرين، وقد جاءت الرضا بالمسؤولية الشخصية والسلوك الأخلاقي متوسطة، أما خصائص معرفة الأحداث الجارية وقبول السلطات فجاءت في مرتبة أقل أهمية، كما أشار الطلبة إلى أن معرفة الحكومة والمشاركة في شؤونها بأنها خصائص ليست ذات أهمية للمواطنة الصالحة، كما أشارت النتائج إلى أن مساقات التاريخ كانت من أهم المساقات فائدة لتعليم المواطنة الصالحة من وجهة نظر الطلبة، بينما كانت برامج المواد الاجتماعية في المرحلة الإعدادية أقل تأثيراً من المراحل الأخرى.

وأجرى (سعد، 2002) دراسة بعنوان "مفهوم وقضايا المواطنة في النصوص التعليمية بين منهجيات التمكن ومحتويات التعبئة"، استهدفت الدراسة الوقوف على مفهوم وقضايا المواطنة، داخل النصوص التعليمية كما طرحتها تجربة وزارة التربية والتعليم في مصر، وقد اكتفت الدراسة بثلاثة كتب تعكس عناوينها صلتها المباشرة بمفهوم وقضايا المواطنة وهي: (كتاب حقوق الإنسان والوعي القانوني، كتاب حقوق المرأة وحقوق الطفل، وكتاب التربية من أجل المواطنة والوحدة الوطنية)، واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل محتوى عينة من الكتب المدرسية لبيان كيفية تقديم المفهوم وما يرتبط به من قضايا عبر نصوص الدروس المقدمة، كما سعت الدراسة إلى معرفة مدى تكامل وترابط وانسجام ما قدمته التجربة الوزارية، ومدى استجابتها للأدبيات العالمية والمحلية في هذا السياق ومدى تجاوبها مع مشكلات الواقع المصري إزاء قضايا المواطنة، وقد توصلت الدراسة إلى: سيادة عرض قضايا المواطنة بمعزل عن سياقها العام حيث تم نشر المفاهيم أو بعثرتها، وتفكيكها من حيث المفردات، من ناحية، ومن حيث توزيعها الأقرب من العشوائية من ناحية أخرى، وبما أشار إلى صعوبة تحقيق التماسك في البنية المعلوماتية والثقافية المقدمة داخل النصوص التعليمية بشأن هذه المفاهيم المفككة فكرياً وتنظيمياً، وبما لا يسهم في صناعة إدراك متماسك ومحدد المعالم لدى المتعلمين تجاه القضايا المتضمنة، كما جاءت عاجزة عن تنمية مهارات تفكير لازمة لممارستها فغاب التتابع والترابط والتدرج والاتساق في خريطة التوزيع على أكثر من مستوى سواء داخل المقرر الواحد في الصف الدراسي الواحد، أو داخل المقرر الواحد في كل الصفوف (ابتدائي، إعدادي) أو داخل المقررات في الصف الدراسي الواحد أو داخل كل المقررات بكافة الصفوف الدراسية، فضلاً عن غياب الإطار المفاهيمي

المتماسك لمفهوم وقضايا المواطنة، فقد غابت المفاهيم والقضايا المتصلة بعلاقة المواطن بالدولة كنسق سياسي، كما غابت النصوص والقواعد القانونية، فلم يكن ثمة قانون أو مادة من اتفاقية دولية، أو إعلان عالمي يتصل بمفهوم وقضايا المواطنة المطروحة، وأوضحت الدراسة عدم اتسام تجربة دمج مفهوم وقضايا المواطنة بالمقررات الدراسية القائمة بالتكامل والترابط والانسجام، كما لم تستجب لكيفية الدمج لإشكاليات الواقع المصري.

وأجرى نوير (2003) دراسة بعنوان "التعليم والمواطنة، المعلمون وثقافة المواطنة" استهدفت الكشف عن طبيعة الثقافة السياسية لمعلمي التعليم الأساسي، وبالأحرى التعرف على مدى ديمقراطيتها بما يعني تمثلها لقيمة المواطنة وإيمانها بها من ناحية، وبما يرسي أساسا لتدعيم وترسيخ هذه القيمة في نفوس المعلمين، ثم طلابهم من ناحية أخرى، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث منهجين متساندين هما منهج التحليل الثقافي، ومنهج التحليل النفسي، واستخدم أسلوبين بحثيين هما أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، والأسلوب الإحصائي، كما استخدم الاستبيان كأداة للبحث، وتمثلت عينة الدراسة بعينة عشوائية من معلمي التعليم الأساسي، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها:

– هناك علاقة سلبية ضعيفة بين المستوى التعليمي والمواطنة الفعالة لدى معلمي التعليم الأساسي.

– لا توجد علاقة بين التأهيل التربوي للمعلم ومستوى قيمة الانتماء أو مستوى المواطنة الفعالة لديه.

– هناك علاقة ارتباطية سلبية قوية بين مستوى التعليم والانتماء لدى معلمي التعليم الأساسي.

– يسهم التعليم في تربية النشء عن طريق أربع آليات هي: (المقررات الدراسية، دور المعلم في التنشئة، التنظيمات المدرسية والأنشطة الطلابية، الطقوس المدرسية).

وأجرى (نصار والرويشد، 2005) دراسة بعنوان "الوعي السياسي والانتماء الوطني لدى طلبة كلية التربية بدولة الكويت"، استهدفت الدراسة الوقوف على مستوى الوعي السياسي والانتماء الوطني لدى طلبة كلية التربية الأساسية بدولة الكويت، واعتمدت الدراسة على مقياس يقيس الوعي السياسي والانتماء الوطني والمتغيرات المؤثرة فيهما، وبلغ عدد أفراد العينة (311) طالباً وطالبة، ما يمثل6.5% من إجمالي عدد الطلبة، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

– ضعف المشاركة السياسية بوجه عام وخاصة بين الطالبات.

– ضعف مستوى الوعي السياسي عموماً وارتفاعه بين الطالبات مقابلة بالطلاب.

– ارتفاع مستوى الانتماء نسبياً، وأن الطالبات هن أكثر تعبيراً عن الانتماء من الطلبة.

– الارتباط الفردي الموجب بين الوعي السياسي والانتماء، فكلما ارتفع مستوى الوعي السياسي لدى الطلاب ازداد انتماؤهم.

– تفاهة الأثر الذي تقوم به العملية التعليمية في رفع مستوى الوعي السياسي والانتماء لدى الطلبة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في برامج إعداد المعلمين بكلية التربية الأساسية وغيرها من مؤسسات إعداد المعلمين داخل الكويت وخارجها.

وأجرى (بني صعب، 2007) دراسة بعنوان "دور المناهج في المملكة العربية السعودية في تنمية قيم المواطنة الصالحة، دراسة تحليلية مقارنة بين منهجي التربية البدنية والتربية الوطنية"، استهدفت تعرُّف أثر منهج التربية البدنية لمراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية ومنهج التربية الوطنية المطبقين بمدارس التعليم العام للعام الدراسي (2006 – 2007)، في المملكة العربية السعودية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام بتحليل محتوى منهج التربية البدنية ومنهج التربية الوطنية

واستخلص القيم التي ينميها كل منهما والآليات التي يستخدمها منهج التربية البدنية في تنمية هذه القيم وقد وصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1- تتوافق قيم تنمية المواطنة (التربية الوطنية) التي يقدمها منهج التربية البدنية في التعليم العام في المملكة العربية السعودية مع قيم تنمية المواطنة التي تقدمها كتب التربية الوطنية المعتمدة في التعليم العام للصفوف من رابع إلى الثالث الثانوي بنين.

2- يستخدم منهج التربية البدنية آليات وأساليب متنوعة لدعم قيم تنمية المواطنة.

3- يعمل منهج التربية البدنية منسجماً مع منهج التربية الوطنية.

4- يعمل منهج التربية البدنية ومنهج التربية الوطنية في المملكة العربية السعودية على تحقيق ما جاء في المادة (33) من سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، والتي تنص على تربية المواطن المؤمن ليكون لبنة صالحة في بناء أمته، ويشعر بمسئولية لخدمة بلاده والدفاع عنها.

وأجرت (حويل، 2009) دراسة بعنوان "الاتجاهات المعاصرة في التربية للمواطنة دراسة تحليلية في ضوء بعض التجارب العالمية"، استهدفت التعرف على الاتجاهات المعاصرة في التربية للمواطنة، ووضع الآليات لتعزيز التربية للمواطنة في المدارس المصرية، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لتحديد مفهوم التربية للمواطنة وأهدافها ومبررات الاهتمام بها، وكذلك الاتجاهات المعاصرة في التربية للمواطنة من خلال تحليل تجارب كل من الولايات المتحدة وكندا واستراليا وبعض الدول الأوروبية والأسيوية والعربية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي من أهمها:

1- بالنسبة للقيم التي تؤكد عليها التربية والمواطنة فإن هناك مدخلين مدخل القيم الواضحة، والذي يروج لقيم محددة تمثل جزءاً من نظام القيم والمعتقدات العامة المقبولة قومياً، والمدخل المحايد الذي يتبنى مواقفاً محايدة من القيم والقضايا الجدالية ، تاركاً قرار الاختيار للفرد.

2- بالنسبة لأهداف التربية للمواطنة فإن الاتجاه السائد هو أن تشمل تنمية قدرات الفرد وإعداده للعمل أو التعليم العالي، وإكسابه المعارف والمهارات والفهم وتعزيز المواطنة والتأكيد على الموروث الثقافي.

3- هناك ثلاثة مداخل منهجية للمواطنة وهي تحديداً المدخل المتصل المتكامل، وعبر المناهج وتتبنى بعض الدول أكثر من مدخل.

4- في معظم الدول هناك علامة استفهام حول مناسبة درجة في التاريخ أو الجغرافيا أو الدراسات الاجتماعية كإعداد كاف لتدريس التربية للمواطنة.

يتضح من الدراسات السابقة: أنها تناولت المواطنة والانتماء الوطني، وحددت بعضها خصائص وقيم المواطنة الصالحة كما في دراسة (دونيسون، 1992)، ودراسة (بني صعب، 2007)، وقد تم الاستفادة من هذه الدراسات في وضع أداة الدراسة، وفي الأدب النظري، وتفسير النتائج.

وتتشابه هذه الدراسة والدراسات السابقة في الآتي:

- تناولها لموضوع قيم المواطنة كما في دراسة (بني صعب، 2007).
- استخدام أسلوب تحليل المحتوى كما في دراسة سعد (2002).

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في : أن هذه الدراسة تستهدف الكشف عن قيم المواطنة في المقررات الدراسية بالمعاهد العليا لإعداد المعلمين في ضوء التشريعات الرسمية.

المنهجيـــة والإجـــراءات:

أولا: منهج الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي وأسلوب تحليل المضمون، لمناسبته لطبيعة البحث، فقد ركزت على تحليل محتوى التشريعات الرسمية: (الدستور، القانون العام للتعليم)، ومقررات إعداد المعلمين(المهنية والتثقيفية).

ثانياً: مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من:

أ – دستور الجمهورية اليمنية المعدل (2001م).

ب – قانون التعليم العام رقم (45) لسنة (1992م).

ج – المقررات الدراسية (المهنية والتثقيفية) بمعاهد إعداد المعلمين في الجمهورية اليمنية، للعام الدراسي (2011 – 2012)، وقد بلغ عددها (18) كتاباً.

و المقررات الدراسية وهي:

1- مناهج التربية الاجتماعية وأساليب تدريسها.

2- خصائص ثقافة الطفل.

3- التربية الوطنية.

4- علم نفس النمو.

5- علم النفس التربوي.

6- مدخل في التربية.

7- التربية الأسرية.

8- التربية الجمالية.

9- الثقافة الإسلامية.

10- مهارات اللغة العربية ج1.

11- مهارات اللغة العربية ج2.

12- مفاهيم التربية الاجتماعية.

13- مفاهيم التربية الإسلامية في الصفوف الأربعة الأولى.

14- اللغة العربية ثقافة عامة.

15- مفاهيم العلوم العامة والصحة.

16- إدارة الصف وتنظيمه.

17- مفاهيم العلوم العامة والصحة.

18- مناهج وأساليب تدريب التربية الإسلامية.

ثالثاً أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة المتمثلة في التعرف على: قيم المواطنة المتضمنة في التشريعات الرسمية (الدستور، القانون العام للتعليم) ، ومدى تضمين هذه القيم في المقررات (المهنية والتثقيفية) في المعاهد العليا لإعداد المعلمين في الجمهورية اليمنية؛ فقد تم تحقيق هذا الهدف بتحليل مضامين الدستور وقانون التعليم العام وما تضمنتها من قيم مواطنة، ومن ثم الخروج باستمارة تحليل المقررات (المهنية والثقافية) في المعاهد العليا لإعداد المعلمين، وقد مر بناء وتصميم استمارة التحليل وفقا للخطوات الآتية:

1- الاطلاع على عدد من الدراسات التي استخدمت أسلوب تحليل المضمون للتأكد من سلامة الخطوات الإجرائية للدراسة.

2- النظر في نتائج البحوث والدراسات السابقة.

3- العودة للأدب النظري للدراسة الحالية.

4- تحديد وصياغة فئات التحليل التي سوف يتم التحليل في ضوئها والمتمثلة في الكلمة والجملة والفقرة والمضمون، وتم تحديد تلك الفئات بعد الرجوع إلى عدة دراسات استخدمت أسلوب تحليل المحتوى.

5- عرض استمارة التحليل على عدد من المتخصصين للاتفاق على كفاية الفئات التي استقر عليها الرأي كأساس للتحليل، وقد أبدى جميع المحكمين موافقتهم على تلك الفئات.

6- الخروج باستمارة التحليل بشكلها النهائي، وقد بلغ عدد القيم فيها (45) قيمة في مجال الحقوق وقد وزعت على خمسة أبعاد وهي: (القيم السياسية، القيم الاقتصادية، القيم الاجتماعية، القيم الثقافية، القيم المدنية والشخصية)، و (51) قيمة في مجال الواجبات وهي موزعة على خمسة أبعاد أيضا وهي: (القيم السياسية، القيم الاقتصادية، القيم الاجتماعية، القيم الثقافية، القيم المدنية والشخصية) ، (انظر الملحق).

7- التأكد من صدق التحليل وثباته: لتحقيق الموضوعية فالصدق في تحليل المضمون تتوقف عليه صحة النتائج وسلامتها، وقد تم التأكد من الصدق من خلال المحكمين، أما الثبات في تحليل المضمون فتتوقف عليه إمكانية تعميم النتائج، وقد تم التأكد من ثبات التحليل بقيام عدد من الباحثين بإجراء تحليل لنص من النصوص المتعلقة بالبحث، ومن ثم حساب درجة الاتفاق بين الباحثين وكانت درجة الاتفاق عالية حيث بلغت نسبة درجة الاتفاق (90%).

رابعاً: إجراءات الدراسة التحليلية:

بعد بناء استمارة التحليل والتأكد من صدقها وثباتها مر تحليل مقررات المعاهد العليا لإعداد المعلم بالخطوات الآتية:

- توزيع المقررات واستمارة التحليل على الباحثتين.
- قيام كل باحثة على حدة بقراءة كل مقرر وتصنيف القيم حسب النموذج المعد في استمارة التحليل.
- حساب التكرارات لكل قيمة من القيم الرئيسة في استمارة التحليل في جانبي الحقوق والواجبات لكل استمارة على حدة.
- جمع التكرارات التي تم الحصول عليها لكل قيمة فرعية، ثم جمعها في ضمن المجموعة الرئيسية لقيم المواطنة في جانبي الحقوق والواجبات لكل استمارة على حدة.
- جمع استمارات التحليل البالغ عددها (18) استمارة تحليل للكتب المقررة على المعاهد العليا لإعداد المعلمين.
- جمع التكرارات التي تم الحصول عليها لكل مجموعة رئيسية وفرعية من مجموع القيم وجدولتها واستخراج واستخلاص نسبها المئوية وفق تكراراتها.

وفي أثناء عملية التحليل تم مراعاة الآتي في كل خطوة من خطوات التحليل:

1- الفكرة التي تتضمن أكثر من قيمة يحتسب تكرارها مع كل قيمة.

2- الجملة التي تشير بشكل مباشر أو غير مباشر إلى قيمة من القيم تحتسب تكراراتها لتلك القيمة.

خامسا: الأساليب الإحصائية: تم استخدام التكرارات والنسب المئوية.

عرض النتـائج ومناقشتهـــا:

أولاً: عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

1- ما قيم المواطنة المتضمنة في التشريعات الرسمية (الدستور، القانون العام للتعليم)؟

وقد تم الإجابة عن هذا السؤال من خلال تحليل التشريعات الرسمية (الدستور المعدل (2001م)، والقانون العام للتعليم رقم (45) لسنة 1992م)، حيث تم استخراج هذه القيم وتصنيفها إلى خمسة مجالات تضمنتها أداة الدراسة (أداة التحليل) وهذه القيم تم تقسيمها إلى فرعين هما: الحقوق والواجبات وهي موضحة في الجدول رقم (1).

جدول (1) قيم المواطنة المتضمنة في التشريعات الرسمية (الدستور، القانون العام للتعليم)

	الحقوق	الواجبات
القيم السياسية	الترشح- الترشيح.	الترشيح.
	الانتخاب.	الانتخاب.
	الاستفتاء.	الاستفتاء.
	تكوين التنظيمات والأحزاب السياسية.	احترام التنظيمات والأحزاب السياسية.
	المشاركة في الحياة السياسية.	المشاركة في الحياة السياسية وحمايتها من الفوضى
	التعددية السياسية والحزبية.	احترام التعددية السياسية والحزبية.
القيم الاقتصادية	المشاركة في الحياة الاقتصادية.	المشاركة في الحياة الاقتصادية.
	حماية الملكية العامة الخاصة واحترامها.	حماية الملكية العامة والخاصة واحترامها.
	التنافس المشروع بين القطاعين العام والخاص.	صيانة وحماية الممتلكات العامة والخاصة.
	المساواة بين القطاعات (العام والخاص والمختلط والتعاوني).	أداء الزكاة.
	حرية ممارسة النشاط الاقتصادي.	دفع الضرائب والتكاليف العامة.

	حرية التجارة.	توزيع الإرث وفق الشريعة الإسلامية.
	حرية الاستثمار.	احترام التنافس المشروع بين القطاعين العام والخاص.
	حرية الإنتاج وفق معايير وطنية ضابطة.	المساواة في العمل بين الجنسين.
	حرية الاستهلاك وفق ضوابط حماية المستهلك.	
	التعاون.	
	الادخار.	
	حرية اختيار العمل.	
	المساواة في العمل بين الجنسين.	
القيم الاجتماعية	المشاركة في النشاطات الاجتماعية.	المشاركة في النشاطات الاجتماعية.
	تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.	احترام مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.
	الضمان الاجتماعي.	التضامن الاجتماعي.
	العدل.	الالتزام بالعدل.
	المساواة.	احترام الحرية.
	المحافظة على كيان الأسرة.	الالتزام بالمساواة.
	حماية الأمومة والطفولة.	المحافظة على كيان الأسرة.
	رعاية النشء والشباب.	حماية الأمومة والطفولة.
	الصحة.	الإسهام في رعاية النشء والشباب.
	التعليم.	حماية الآثار والمنشآت التاريخية.
	الخدمات العامة (المياه، الكهرباء، الصرف الصحي، الطرق).	حماية البيئة.
		الاستفادة من الخدمات الاجتماعية.
		حماية المنشآت الخدمية (التعليمية، الصحية ، .....الخ).
		المشاركة المجتمعية في التعليم.
		التفاعل مع برامج التوعية الصحية.
القيم الثقافية	حرية البحث العلمي.	الاعتماد على العلم في تفسير الظواهر الطبيعية.
	حرية الإنجازات الأدبية والفنية والثقافية.	احترام آراء الآخرين وأفكارهم.
	تشجيع الاختراعات العلمية والفنية والإبداع الفني.	احترام نتائج الدراسات والأبحاث العلمية.
	حماية الحقوق الفكرية.	المحافظة على النتاجات الثقافية والفكرية والإبداعية
	حرية الفكر والصحافة.	احترام الخصوصية الفكرية.
القيم المدنية والشخصية	الحصول على الجنسية.	الحصول على الجنسية.
	تشكيل النقابات ومنظمات المجتمع المدني.	احترام الأطر النقابية ومنظمات المجتمع المدني.
	الحرية الشخصية.	احترام حريات وحقوق وآراء الآخرين.
	التقاضي.	احترام القضاء.
	حرية وسرية الاتصالات البريدية والهاتفية.	احترام النظام القانون.
	حرمة المنازل إلا بأمر قضائي.	تحمل المسئولية المدنية.
	حرمة دور العبادة والعلم.	التعاون مع الآخرين.

	حرية التنقل من مكان لآخر.	المحافظة على الموارد وتنميتها.
	التعبير عن القدرات والميول والمواهب.	الدفاع عن الدين والوطن
	التنافس الإبداعي.	الحفاظ على الوحدة الوطنية.
		عدم خيانة الوطن.
		الإسهام في تنمية الوطن.
		رعاية النفس.
		تحمل المسئولية الفردية.
		التعليم والتعلم.
		احترام القدرات والميول والمواهب.
		احترام التنافس الإبداعي.

ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ومناقشتها:

ما مدى تضمين قيم المواطنة المتضمنة في التشريعات الرسمية (الدستور، القانون العام للتعليم) في مقررات معاهد إعداد المعلمين الدراسية في الجمهورية اليمنية؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم تصميم استمارة التحليل الخاصة بقيم المواطنة، وقامت الباحثتان بتحليل (18) كتابا من الكتب المهنية والثقافية المقررة على طلبة المعاهد العليا لإعداد المعلمين في الجمهورية واليمنية بهدف الكشف عن قيم المواطنة المتضمنة فيها في جانبي الحقوق والواجبات، وبعد عملية التحليل، وتحليل البيانات الإحصائية (التكرارات والنسب) تم الحصول على عدد من النتائج تم ترتيبها وجدولتها كما هو مبين أدناه:

(أ) النتائج المتعلقة بجانب الحقوق:

جدول (2) التوزيع التكراري والنسب المئوية لقيم المواطنة "الحقوق" المتضمنة في مقررات معاهد إعداد المعلمين الدراسية في الجمهورية اليمنية

القيم	الحقـــوق	مجموع التكرارات	نسبة تكرار القيمة إلى مجالها	الإجمالي	النسبة
القيم السياسية	الترشح- الترشيح.	10	%12.99	77	%3.71
	الانتخاب.	39	%50.65		
	الاستفتاء.	5	%6.49		
	تكوين التنظيمات والأحزاب السياسية.	9	%11.69		
	المشاركة في الحياة السياسية.	6	%7.79		
	التعددية السياسية والحزبية.	8	%10.39		
	الإجمـــالي	77	%3.71		
القيم الاقتصادية	المشاركة في الحياة الاقتصادية.	21	%9.29	226	%10.89
	حماية الملكية العامة الخاصة واحترامها.	11	%4.87		
	التنافس المشروع بين القطاعين العام والخاص.	2	%0.88		
	المساواة بين القطاعات (العام والخاص والمختلط والتعاوني).	4	%1.77		
	حرية ممارسة النشاط الاقتصادي.	14	%6.19		

	حرية التجارة.	2	%0.88		
	حرية الاستثمار.	2	%0.88		
	حرية الإنتاج وفق معايير وطنية ضابطة.	7	%3.09		
	حرية الاستهلاك وفق ضوابط حماية المستهلك.	11	%4.87		
	التعاون.	129	%57.08		
	الادخار.	6	%2.65		
	حرية اختيار العمل.	9	%3.98		
	المساواة في العمل بين الجنسين.	8	%3.54		
	الإجمالـــــــي	226	%10.89		
القيم الاجتماعية	المشاركة في النشاطات الاجتماعية.	42	%2.99	1403	%67.61
	تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.	76	%5.42		
	الضمان الاجتماعي.	6	%0.43		
	العدل.	114	%8.13		
	المساواة.	99	%7.06		
	المحافظة على كيان الأسرة.	34	%2.42		
	حماية الأمومة والطفولة.	16	%1.14		
	رعاية النشء والشباب.	56	%3.99		
	الصحة.	37	%2.64		
	التعليم.	884	%63.01		
	الخدمات العامة	39	%2.78		
	الإجمالـــــــي	1403	%67.61		
القيم الثقافية	حرية البحث العلمي	63	%42.57	148	%7.13
	حرية الإنجازات الأدبية والفنية والثقافية.	27	%18.24		
	تشجيع الاختراعات والإبداع الفني	19	%12.83		
	حماية الحقوق الفكرية.	24	%12.22		
	حرية الفكر والصحافة	15	%10.14		
	الإجمالـــــــي	148	%7.13		
القيم المدنية والشخصية	الحصول على الجنسية.	22	%9.95	221	%10.65
	تشكيل النقابات ومنظمات المجتمع المدني.	11	%4.98		
	الحرية الشخصية.	37	%16.74		
	التقاضي.	17	%7.69		
	حرية وسرية الاتصالات البريدية والهاتفية.	1	%0.45		
	حرمة المنازل إلا بأمر قضائي.	2	%0.90		
	حرمة دور العبادة والعلم.	3	%1.36		
	حرية التنقل من مكان لآخر.	3	%1.36		
	التعبير عن القدرات والميول والمواهب.	58	%26.24		
	التنافس الإبداعي.	67	%20.32		
الإجمالـــــــي		221	%10.65		
الإجمالـــــــي الـــعـــام		2075	%100		

يتضح من خلال الجدول (2) الآتي:

1- أن أكبر عدد من قيم المواطنة "في جانب الحقوق" التي اشتملت عليها مقررات المعهد العالي لإعداد المعلمين كان من نصيب القيم الاجتماعية حيث كان إجمالي تكراراتها (1403) من إجمالي عدد القيم الكلية في استمارة التحليل البالغ عددها (2075)، ومن ثم أصبحت نسبة ما تحتله هذه القيم بما تتضمنه من قيم فرعية حوالي (67.61٪)، وهي أعلى نسبة بالمقارنة إلى النسب التي حصلت عليها القيم الأخرى. **ويرجع ذلك** إلى أن القيم الاجتماعية تمثل لب ثقافة المجتمع فضلا عن تضمين هذه القيم في لائحة اعداد المعلمين حيث نص الهدف الثالث في لائحة المعاهد العليا لإعداد المعلمين على "تطوير كفايات الدارسين الثقافية والاجتماعية لتمكنهم من وعي إسهاماتهم التعليمية، بهدف المحافظة على المجتمع وتطويره".

2- جاءت الحقوق الاقتصادية في الترتيب الثاني من حيث نصيبها من التكرارات فقد بلغ إجمالي عدد تكراراتها (226) بنسبة (10.89 ٪). **ويعزى ذلك** إلى ارتباط تلك القيم بالنشاط السكاني، واتصال ذلك بالمجتمع وطبيعته، ومن ثم فإن أخذها هذا الترتيب أمر طبيعي، على الرغم من عدم ورودها بشكل واضح وصريح في لائحة المعاهد العليا لإعداد المعلمين.

3- احتلت الحقوق المدنية والشخصية الدرجة الثالثة بالترتيب، إذ بلغ إجمالي عدد تكراراتها (221) بنسبة (10.65٪). وهذا يتماشى مع ما جاء في لائحة المعاهد العليا حيث نص الهدف الثاني من أهداف اللائحة على "تنمية كفايات الدارسين المسلكية لتمكينهم من التعامل مع التلاميذ، ومعرفة متطلباتهم النمائية، وتطوير شخصياتهم بأبعادها المختلفة"، كما نص الهدف الخامس من أهداف اللائحة على "غرس القيم الروحية والوطنية المستمدة من العقيدة الإسلامية في نفوس الدارسين".

4- أخذت الحقوق الثقافية الترتيب الرابع حيث كان نصيب تكراراتها حوالي (148) من المجموع الكلي لتكرارات الأساليب أي بحوالي (7.13٪) تقريباً. وهذا يدل على وجود خلل في المقررات، يتمثل في عدم استيعاب المقررات لأهم قيم المواطنة المتمثلة في القيم الثقافية، وهذا القصور يستدعي بالضرورة مراجعتها وإعادة النظر في محتواها، والعمل بما جاء في لائحة المعاهد العليا حيث نص الهدف الثالث من أهداف اللائحة على "تطوير كفايات الدارسين الثقافية والاجتماعية لتمكينهم من وعي إسهاماتهم التعليمية بهدف المحافظة على شخصياتهم بأبعادها المختلفة.

5- حصلت الحقوق السياسية على أقل عدد من التكرارات، واحتلت المرتبة الخامسة والأخيرة من بين القيم حيث بلغت تكراراتها (77) بنسبة (3.71 ٪) تقريباً؛ ويتبين من هذه النتيجة أن القيم السياسية لم تكن من ضمن أولويات مخططي المناهج والمقررات وهذا يدل على إهمال الجهات المختصة بإعداد المعلمين، كما أنها غيبت في لوائح إعداد المعلمين إذ لم تهتم أهداف المناهج والمقررات بتناولها أو التأكيد عليها، فلم يرد ذكر هذه القيم في الأهداف على الرغم من وجود مقررات دراسية في ضمن المقررات العامة ذات الصلة بهذه الحقوق، مثل مقرر التربية الوطنية، والتربية الأسرية، والثقافة الإسلامية.

وبقراءة الجدول (2) قراءة تفصيلية على مستوى المفردات داخل كل مجال نستنتج الجدول الآتي:

جدول(3) يبين القيم الفرعية " الحقوق" الأعلى والأقل تكرارا على مستوى كل مجال

القيمة الرئيسية	الحـــــــقـــــــــوق	
	الحقوق الأعلى تكراراً	الحقوق الأقل تكراراً
السياسية	الانتخاب (39) ونسبة50.65%	الاستفتاء (5) ونسبة6.49%
الاقتصادية	التعاون (129) ونسبة 57.08%	التنافس المشروع بين القطاعين العام والخاص، حرية التجارة، حرية الاستثمار (2) ونسبة 0.88%
الاجتماعية	التعليم (884) ونسبة63.01%	الضمان الاجتماعي (6) ونسبة0.43%
الثقافية	حرية البحث العلمي (63) ونسبة 42.57%	حرية الفكر والصحافة (15) ونسبة10.14%
المدنية والشخصية	التنافس الإبداعي (67) ونسبة20.32%	حرية وسرية الاتصالات (1) ونسبة 0.45%

يتبين من الجدول (3) الآتي:

- **أولا القيم السياسية:** كانت الحقوق الأكثر تكرارا هي قيمة الانتخاب بنسبة (50.65%) في المقررات الدراسية، ويُعزى ذلك إلى أن الانتخاب لفظ شائع وكثير الاستخدام سواء في المجال السياسي أو المجال الاجتماعي، حيث ظهرت كلمة الانتخاب بمفرداتها المختلفة في مواقف اجتماعية وسياسية في الكتب المقررة، أما في المجال السياسي فكلمة الانتخاب تظهر بشكل دوري في المجالس المحلية والمجالس النيابية وكذلك في انتخابات رئيس الجمهورية.

أما الحقوق الأقل تكراراً في تلك المقررات فكانت من نصيب مفردة الاستفتاء بنسبة (6.49) وحصولها على هذا التكرار المتدني لا يفي بالغرض ولا يحقق المتوفر منها الهدف المنشود لغرس القيم المطلوبة، وقد يرجع ذلك إلى أن الاستفتاء مفهوم محدد ويجرى في حالات نادرة، في حالة الاستفتاء على الدستور أو التعديلات الدستورية لذا أخذ أسفل السلم؛ لأنه لا يشكل وعيا حقيقيا ولا يؤخذ به في كثير من الأحيان، ويُمارس في كثير من الأحيان بصورة انتخاب، وهذا يجعل الناس يخلطون بين الاستفتاء والانتخاب، لذا لابد من استخدامها بحيث يكون الاستفتاء واضحاً وبصيغة واضحة.

- **ثانيا القيم الاقتصادية:** كانت أكثر القيم تكرارا هي قيمة التعاون بنسبة (57.08%)، ويُعزى ذلك إلى أن التعاون قيمة دينية مرتبطة بحياة الأفراد، وهي لفظ شائع عاشها المجتمع اليمني بمراحل تاريخية مختلفة، وحث عليها الإسلام سواء في القرآن الكريم أو في السنة النبوية الشريفة.

وبالنسبة للحقوق الأقل تكرارا فكانت من نصيب قيمة احترام التنافس المشروع بين القطاعات بنسبة (0.88%)، مما يدل على عدم احترام التنافس الشريف بين هذه القطاعات إذ يتم محاباة القطاعات وفق معايير لا تعتمد على المنافسة الشريفة، وإنما تتم المفاضلة بينها حسب تبعيتها لشخص مسئول أو له نفوذ في السلطة، وتحكمها علاقات قائمة على المصالح والمحاباة. كما أن مفهوم التنافس بين القطاعات من المفاهيم الجديدة على المجتمع اليمني،

لم يعشها مجتمعنا، ولم يتعود عليها كما عاشتها وتعودت عليها المجتمعات الديمقراطية التي تقوم حياتها الاقتصادية عليها؛ لذا أخذت هذا التكرار المتدني.

- **ثالثا القيم الاجتماعية:** حصلت قيمة التعليم على أعلى تكرار بين القيم الاجتماعية بنسبة (63.01%)، ويُعزى ذلك إلى أن التعليم حق منصوص عليه في الدساتير والقوانين اليمنية، كما أن الثورة اليمنية أكدت عليه في ضمن أهدافها الستة، وهي قيمة عظيمة تزيل الفوارق الاجتماعية بين أفراد المجتمع اليمني، إضافة إلى أن القوانين الدولية جعلت التعليم أول الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية، وعلى الدول أن تعكسها في دساتيرها وفق الاتفاقيات والمواثيق الدولية في الدساتير، وأول عمل لله مع آدم عليه السلام التعليم، والرسول صلى الله عليه وسلم أكد على أهمية التعليم من خلال السيرة النبوية الشريفة، حيث كان يفرج عن أسرى قريش مقابل تعليمهم المسلمين القراءة والكتابة. وقد جاء الاستعمار ليحرم الناس هذه القيمة في فترة الاستعمار الذي عاشته معظم الدول العربية وبعد التحرر من الاستعمار جاء تعظيم التعليم كقيمة من القيم الأساسية التي قامت من أجله الثورات للقضاء على الجهل والتخلف والتبعية، لذا حظيت بالاهتمام في كل الوثائق والمواثيق، وهذا ما جعل التعليم يمثل أعلى التكرارات كقيمة اجتماعية في المقررات الدراسية.

أما عن القيم الاجتماعية التي حصلت على أقل التكرارات فهي قيمة "الضمان الاجتماعي" التي حصلت على أدنى التكرارات وبنسبة (0.43%) في الحقوق ، ويعني ذلك أن الضمان الاجتماعي غير مستخدم كمفردة، بينما التراحم والتكافل أكثر المفاهيم استخداما وشيوعا، وقد استخدمت كصيغة رسمية عبر صندوق التكافل الاجتماعي، ولم تكن ضمنية، حيث إن مفردات التعاون والزكاة والصدقات تغطي هذه المعاني ولم يكن المعنى الرسمي المقصود به إيجاد ضمانة دائمة لمن يستحقها من الفقراء وذوي الدخل المحدود، لذا فقد احتلت أدنى التكرارات في هذه المقررات.

- **رابعا القيم الثقافية:** احتلت قيمة حرية البحث العلمي المرتبة الأعلى بنسبة (42.57%) ، وهذا يعود إلى أن هذا اللفظ مستخدم عالميا أكثر منه وطنيا، وهناك كتب كثيرة تناولت البحث العلمي، وحصوله على التكرارات هنا لا يعني الإيمان به ولكنه جاء لمجرد مجاراة الاهتمام العالمي بهذه المفردة، وإذا ما فُعل البحث العلمي بصورة إجرائية في الواقع؛ سوف نتخلص من الفساد لأن البحث العلمي يظهر العيوب ويضع المعالجات لكثير من المشاكل الموجودة حاليا فيما يخص الفساد بكل أشكاله وألوانه، لذا فالبحث العلمي موجود نظريا، ولكنه مفقود في الأصل.

أما عن الحقوق التي حصلت على أدنى تكرار في ضمن القيم الثقافية فكان من نصيب قيمة "حرية الفكر والصحافة" بنسبة (10.14%)، ويُعزى ذلك إلى القمع السياسي الذي عاشته اليمن حتى وقت قريب، فقد ارتبطت الصحف المعارضة بأنها ضد الحاكم، رغم أثرها الحقيقي لتكوين وعي حول القضايا السياسية والمدنية والقيم الوطنية، وتعمل السلطات المختلفة على حل الصحف ذات الرأي المخالف، وتشجيع الصحف التي تمجد وتسند السلطة بمساراتها المختلفة وهذا ما هو شائع في اليمن وفي الدول العربية بشكل عام.

- **خامسا القيم المدنية والشخصية:** حصلت قيمة "التنافس الإبداعي" على أعلى تكرار في المقررات الدراسية بنسبة (20.32%) ، ويعود ذلك إلى ارتباط هذه المفردة بالمؤسسات التعليمية والمسابقات الدراسية والنشاطات والمسابقات الثقافية والإذاعة المدرسية؛

وعليه يمكن القول أن هذه القيمة ارتبطت بمفهوم تقدمه المدرسة وليس بمفهومه العام الذي يحدث تحولا نوعيا في حياة المجتمعات، والدليل على ذلك أنه لم يحدث أن قام نظام التعليم برعاية مبدع واحد شكله هذا النظام.

وفيما يتعلق بالحقوق التي حصلت على أدنى التكرارات فقد حصلت قيمة "حرية وسرية الاتصالات" على أدنى التكرارات في المقررات الدراسية بنسبة (0.45%)، ويُعزى ذلك إلى أن العادات والتقاليد اليمنية أقرت حرمات خاصة للمنازل والاتصالات الشخصية تمنع الاعتداء عليها إلا في حالات تستدعي ذلك كالأمر القضائي أو في سبيل المحافظة على المصلحة العامة.

(ب) النتائج المتعلقة بجانب الواجبات:

جدول (4) التوزيع التكراري والنسب المئوية لقيم المواطنة "الواجبات" المتضمنة في مقررات معاهد إعداد المعلمين الدراسية في الجمهورية اليمنية

القيم	الواجبات	مجموع التكرارات	نسبة تكرار القيمة إلى مجالها	الإجمالي	النسبة
القيم السياسية	الترشح- الترشيح.	6	%22.22	27	%0.91
	الانتخاب.	4	14.81		
	الاستفتاء.	صفر	صفر %		
	احترام التنظيمات والأحزاب السياسية.	7	%25.93		
	المشاركة في الحياة السياسية وحمايتها من الفوضى.	4	%14.81		
	احترام التعددية السياسية والحزبية.	6	%22.22		
	الإجمالـــــــي	27	%0.91		
القيم الاقتصادية	المشاركة في الحياة الاقتصادية.	16	%16.84	95	%3.21
	حماية الملكية العامة والخاصة واحترامها.	12	%12.63		
	صيانة وحماية الممتلكات العامة والخاصة.	6	%16.84		
	أداء الزكاة.	22	%23.16		
	دفع الضرائب والتكاليف العامة.	3	%3.16		
	توزيع الإرث وفق الشريعة الإسلامية.	21	%22.11		
	احترام التنافس المشروع بين القطاعين العام والخاص.	صفر	صفر		
	المساواة في العمل بين الجنسين.	5	%5.26		
	الإجمالـــــــي	95	%3.21		

القيم الاجتماعية	المشاركة في النشاطات الاجتماعية.	63	%8.68	726	%24.53
	احترام مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.	99	%13.64		
	التضامن الاجتماعي.	35	%4.82		
	الالتزام بالعدل.	56	%7.71		
	احترام الحرية.	61	%8.40		
	الالتزام بالمساواة.	72	%9.92		
	المحافظة على كيان الأسرة.	28	%3.86		
	حماية الأمومة والطفولة.	50	%6.89		
	الإسهام في رعاية النشء والشباب.	57	%7.85		
	حماية الآثار والمنشآت التاريخية.	صفر	صفر		
	حماية البيئة.	39	%5.37		
	الاستفادة من الخدمات الاجتماعية.	46	%6.34		
	حماية المنشآت الخدمية (التعليمية، الصحية،.....الخ).	16	%2.20		
	المشاركة المجتمعية في التعليم.	80	%11.02		
	التفاعل مع برامج التوعية الصحية.	24	%3.31		
	الإجمالـــــــــي	726	%24.53		
القيم الثقافية	الاعتماد على العلم في تفسير الظواهر.	65	%32.34	201	%6.79
	احترام آراء الآخرين وأفكارهم.	91	%45.27		
	احترام نتائج الدراسات والأبحاث.	5	%2.49		
	المحافظة على النتاجات بأنواعها.	3	%1.49		
	احترام الخصوصية الفكرية.	37	%18.41		
	الإجمالـــــــــي	201	%6.79		
القيم المدنية والشخصية	الحصول على الجنسية.	2	%0.10	1911	%64.56
	احترام الأطر النقابية ومنظمات المجتمع المدني.	3	%0.16		
	احترام حريات وحقوق وآراء الآخرين.	73	%3.82		
	احترام القضاء.	17	%0.89		
	احترام النظام القانون.	15	%0.78		
	تحمل المسئولية المدنية.	34	%1.78		

	التعاون مع الآخرين.	226	%11.83		
	المحافظة على الموارد وتنميتها.	20	%1.05		
	الدفاع عن الدين والوطن.	23	%1.20		
	الحفاظ على الوحدة الوطنية.	19	%0.99		
	عدم خيانة الوطن.	10	%0.52		
	الإسهام في تنمية الوطن.	43	%2.25		
	رعاية النفس.	86	%4.50		
	تحمل المسئولية الفردية.	126	%6.59		
	التعليم والتعلم.	1025	%53.64		
	احترام القدرات والميول والمواهب.	96	%5.02		
	احترام التنافس الإبداعي.	93	%4.87		
الإجمالـــــــي		1911	%64.56		
الإجمالـــــي الـــعـــام		2960	%100		

يتضح من خلال الجدول (4) الآتي:

1- أن أكبر عدد من قيم المواطنة "الواجبات" التي اشتملت عليها مقررات المعاهد العليا لإعداد المعلمين كان من نصيب القيم المدنية والشخصية حيث كان إجمالي تكراراتها (1911) من إجمالي عدد القيم الكلية في استمارة التحليل البالغ عددها (2960)، ومن ثم أصبحت نسبة ما تحتله هذه القيم بما تتضمنه من قيم فرعية حوالي (64.56٪)، وهي أعلى نسبة بالمقارنة إلى النسب التي حصلت عليها القيم الأخرى، وهذا ترتيب طبيعي كونها ترتبط بالفرد نفسه، فهي تبدأ بالفرد ثم الجماعات ثم المجتمع ومن ثم توجد مسئوليات مباشرة للأفراد، ومسئوليات للجماعات، ومسئوليات للمجتمع ككل، إضافة إلى وجود مسئوليات خاصة بالسلطات والأجهزة كواجبات عليها كقضية الأمن مثلا.

2- جاءت الواجبات الاجتماعية في الترتيب الثاني من حيث نصيبها من التكرارات فقد بلغ إجمالي عدد تكراراتها (726) بنسبة (24.53 ٪)، وهذا تراتب طبيعي أيضا في مسئوليات الأفراد والجماعات، لأن الواجبات تنعكس على الفرد ثم الجماعات ثم المجتمع ويُسأل عليها كل فرد إذا قصر في واجباته، فهي طبيعية وتؤكد مصداقية التوصيف والتحليل، وتشير إلى حقيقة هي تأكيد المسئولية الفردية في الوقت الذي تؤكد فيه على المسئولية الاجتماعية كون المجتمع أفراداً وجماعات والمسئولية تتوزع عليهم وفق هذه المستويات وتتحول هذه المسئوليات إلى مسئوليات مجتمعية.

3- احتلت الواجبات الثقافية الدرجة الثالثة بالترتيب، إذ بلغ إجمالي عدد تكراراتها (201) بنسبة (6.79٪)، وهو موقع متقدم، رغم أن الواقع لا يتطابق معها ولا يعكسها، فالواجبات الثقافية غير مرئية، ولم يتشكل وعي مجتمعي حقيقي تجاه المسئوليات الثقافية، وهذا يُعزى ربما إلى أن الطلبة المعلمين في أثناء إعدادهم لم يتشربوا هذه القيم على نحو عملي وبما يجعلهم غير قادرين على تمثلها في أثناء ممارستهم العملية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى وسائل الإعلام وجهود الدولة والمجتمع غير

واضحة أيضا في هذا المضمار كما هو مشاهد ومدروس وبما يجعل الواجبات الثقافية لا تتصدر القيم رغم أهميتها، أذ تشكل القيم الثقافية شخصية المجتمع وهويته، ورغم ذلك فقد وردت من الناحية النظرية وفق التحليل بهذه المرتبة في موقع مناسب يمكن النظر إلى الترابط العضوي بين الثقافي والاجتماعي والمدني، وهي ثلاثية تشكل مضمونا ثقافيا في الأصل يمتد إلى المجتمع ويعود إليه.

أخذت الوجبات الاقتصادية الترتيب الرابع حيث كان نصيب تكراراتها حوالي (95) من المجموع الكلي لتكرارات قيم المواطنة أي بنسبة (3.21٪) تقريباً، وهذا ترتيب طبيعي أن يتمسك الفرد بالحقوق بينما يتساهل قليلا في الواجبات، وبالعودة إلى مرتبتها في الحقوق نجدها جاءت في مرتبة متقدمة، وهي مراتب تنسجم مع الطبيعية البشرية التي تضع الحق أولا والواجب ثانيا، وهو في واقع الأمر اختلال قيمي ينفي قواعد المواطنة، وهذا بأثره يتطلب قراءة منهجية للمقررات الدراسية، وتنقيتها من هذا السياق غير المتوازن وتنقيحه بأفكار تعيد إليه توازنه، وترسخ قناعات الطلبة المعلمين في أثناء إعدادهم بأهمية النظر إلى الحقوق والواجبات من منظور ميزان واحد بكفتين هما كفتا الحقوق والواجبات.

5- حصلت الواجبات السياسية على أقل عدد من التكرارات، واحتلت المرتبة الخامسة والأخيرة من بين القيم حيث بلغت تكراراتها (27) بنسبة (0.91 ٪) تقريباً، وهذه نتيجة طبيعية في ظل أنظمة حاكمة ظلت تحرص على إضعاف الوعي السياسي من جهة، وتمزيقه من جهة أخرى؛ حتى لا يقوى ويشتد عوده ويدرك الناس طبيعة الأنظمة فيسعون إلى تغييرها، وهو حرص ثبت بالتجربة عدم مصداقيته المطلقة رغم ظهور ضعف في الوعي السياسي في أثناء فترة ظهور ثورة فبراير 2011م والذي شوهد في الانقسام الحاد، وفي ضبابية الرؤية عند نسبة من المواطنين؛ لأنهم لم يتمكنوا من التمييز بين المواقف، ومدى صلتها بمصلحة الوطن بعامة، ومصالحهم كمواطنين في سياق الحقوق والواجبات والمواطنة المتساوية ودولة النظام والقانون والمؤسسات بخاصة.

وبقراءة الجدول (4) قراءة تفصيلية على مستوى المفردات داخل كل مجال نستنتج الجدول الآتي:

جدول(5) يبين القيم الفرعية " الواجبات" الأعلى والأقل تكرارا على مستوى كل مجال

القيمة الرئيسية	الـــــــواجـــــبـــــات	
	الواجبات الأعلى تكراراً	**الوجبات الأقل تكراراً**
السياسية	الانتخاب واحترام التنظيمات والأحزاب السياسية (7) ونسبة 25.93%	الاستفتاء (صفر)
الاقتصادية	أداء الزكاة (22) ونسبة 23.16%	احترام التنافس المشروع بين القطاعات (صفر)
الاجتماعية	احترام مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين (99) ونسبة 13.64%	حماية الآثار والمنشآت التاريخية (صفر)
الثقافية	احترام آراء الآخرين وأفكارهم (91) ونسبة 45.27%	المحافظة على النتاجات الثقافية (3) ونسبة 1.49%
المدنية والشخصية	التعليم والتعلم (1025) ونسبة 53.64%	الحصول على الجنسية (2) ونسبة 0.10%

يتبين من الجدول (5) الآتي:

أولا القيم السياسية: كانت الواجبات الأعلى تكرارا في هذا المجال هي "الانتخاب واحترام التنظيمات والأحزاب السياسية" حيث احتلت المرتبة الأولى في تكراراتها بنسبة (25.93%) وهذه نتيجة طبيعية وفيها توازن بين الحقوق والواجبات، في تلك المقررات، فلا قيمة للانتخاب في غياب التعددية، كون الانتخاب منظومة متكاملة جوهرها التعددية، ومن سبلها ووسائلها السياسية باعتبارها ممارسة يومية ذات تأثير مباشر للحراك السياسي والمجتمعي العام، والذي تأتي الانتخابات ملبية لمتطلبات التعددية.

أما القيم الأقل تكرارا فكانت من نصيب قيمة "الاستفتاء بنسبة (صفر%)، ويُعزى ذلك إلى أن الاستفتاء –كما سبق ذكره– مفهوم استخدامه محدد ويُجرى في حالات نادرة كالاستفتاء على الدستور أو تعديلاته، ويُمارس في كثير من الأحيان بصورة انتخاب.

ثانياً القيم الاقتصادية: كانت القيمة الأعلى تكرارا من نصيب قيمة "أداء الزكاة" كواجب بنسبة (23.16%)، وهذه النتيجة تشير إلى وعي طبيعي ارتبط بقيمة مسنودة من الشرع ومطلوبة، والوفاء بها ترجمة عملية لتعاليم الدين الإسلامي والمنهج الإسلامي كونها الركن الثالث من أركان الإسلام.

أما الواجبات التي حصلت على أقل التكرارات في ضمن الواجبات الاقتصادية فكان من نصيب قيمة "احترام التنافس المشروع بين القطاعات إضافة إلى المساواة بين الجنسين في فرص العمل" بنسبة (صفر%)، ويُعزى ذلك إلى أن هذه المفاهيم رغم أنها مضمنة دستوريا وفي القوانين وفي الأعراف، إلا أن ثقافة الممارسة ظلت ضعيفة وتسير ببطء، وما تزال، رغم نموها، ليس بالمستوى الذي ينبغي أن تكون عليه باعتبارها قيمة مهمة ومفصلية، فالمساواة وتكافؤ الفرص مدخلان أساسيان لتحقيق العدالة والمساواة، وبدونهما لا يتمكن الكثير من المواطنين من الحصول على حقوقهم وأداء واجباتهم باعتبارها مسئولية ينبغي عليهم الإسهام الفاعل فيها.

ثالثا القيم الاجتماعية: أخذت قيمة" احترام مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين أعلى تكراراً بنسبة (13.64%)، وهي قيم متصلة باحترام الحريات وتقديرها، وحصولها على أعلى التكرارات يُعزى إلى انبثاقها من ثقافة المجتمع اليمني المتأصلة المستمدة من الدين الإسلامي، فهي قيم دعى إليها الإسلام وحث عليها سواء في القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة، فالدين الإسلامي يقوم على أساس المساواة بين بني البشر ولا فرق بينهم إلا بالتقوى، لذا فإن هذه القيم من الموروثات الثقافية التي يلتزم بها المجتمع وعليه فقد احتلت أعلى التكرارات.

أما عن القيم التي حصلت على أدنى التكرارات فقد كان من نصيب قيمة "حماية الآثار والمنشآت التاريخية" بنسبة (صفر%)، وهذه نتيجة مؤسفة لمضامين المقررات الدراسية في مؤسسات مهمة تعنى بإعداد معلم مسئوليته الإسهام بغرس قيم المواطنة، وتكوين وعي لدى الناشئة بمعاني الانتماء والولاء التي تأتي حماية الآثار والمنشآت التاريخية من أهم معالمها ومشاهدها باعتبارها المكون التاريخي للشخصية الوطنية والشاهد الحي على العمق الحضاري لهذه الشخصية وإسهاماتها في مراحل التاريخ المختلفة التي تظل قاعدة مرجعية لحركة المجتمع اليوم والغد، وهذه النتيجة ربما جاءت في تقديرنا نتيجة لغياب الوعي المتخصص والمبني على الواقع الملموس الذي تُشاهد فيه المنشآت في وضع غير مناسب، ولا تحظى بالرعاية والعناية التي تتناسب وما تحمله من مضامين قيمية يستوجب قيم المواطنة حمايتها وصيانتها وتكوين وعي وطني مسئول تجاهها، وهذا تتحمله من وجهة نظرنا الوزارات المعنية بصياغة الهوية وحمايتها، وعلى رأس هذه الوزارات وزارة التربية والثقافة والإعلام كوزارات مسئولة مسئولية مباشرة.

رابعا القيم الثقافية: جاءت قيمة "احترام آراء الآخرين وأفكارهم" على أعلى تكرار في ضمن القيم الثقافية والمتعلق بالواجبات بنسبة (45.27%)، وهذه الحرية

تتضمن حرية الاعتقاد والفكر وهي قيمة مزدوجة سياسية وثقافية في الوقت نفسه ، وورودها بأعلى التكرارات نتيجة طبيعية في سياق التوجه العام الذي أشارت إليه النتائج، فهذه نتيجة متقدمة جدا ولا تنسجم مع النتائج الأخرى المتصلة بحماية النتاجات الثقافية والأمور السابقة، وهي قيمة ينبغي التأكيد عليها وتعزيزها في مؤسسات إعداد المعلم في المعاهد لتفتح مجالا لحرية الإبداع و الإنتاج الفكري وتخصيب الحياة الفكرية والعلمية والثقافية باعتبارها متطلباً أساساً للمجتمع الذي ينشده المجتمع المدني مجتمع المعرفة.

أما عن القيمة التي حصلت على أقل التكرارات فكان من نصيب قيمة" المحافظة على النتاجات الثقافية، وبنسبة (1.49%)، ويرجع ذلك إلى غياب التشريع والسياسة الواضحة في هذا المضمار، وكذا غياب أثر الإعلام المساند للمناهج وللمقررات الدراسية وأثر المؤسسات الثقافية وعلى رأسها الأسرة وانشغالها بقضايا أخرى.

وهذه النتيجة طبيعية كون المنتج الثقافي غير موجود في أذهان الناس، ولذا لم تكن هناك ممارسات لدى الناس، والشاهد على ذلك أن الكتب الدراسية لا تتطرق لها ولا تتضمن أمثلة وشواهد من نصوص قانونية متصلة بحماية المنتجات الثقافية وتصنيفها ولفت انتباه الطلبة لها، وهذه ممارسة سارية في كل المؤسسات ذات الصلة، فنادرا ما تشير وسائل الإعلام في الأنشطة والفعاليات الثقافية إلى هذه القيمة رغم أهميتها القصوى لأنه في حمايتها حماية لقيم الإبداع والابتكار والإنتاج الإنساني الذي يشكل رافعة حقيقية لما يدور في المجتمع وما يعتمل فيه.

خامسا القيم المدنية والشخصية: حصلت قيمة التعليم والتعلم على أعلى التكرارات في ضمن الواجبات الثقافية بل وحصلت على أعلى تكرار في ضمن التكرارات الكلية للقيم بتصنيفاتها المختلفة سواء في جانب الحقوق أو في جانب الواجبات وبنسبة (53.64%)، ويُعزى ذلك إلى أن التعليم كما أنه حق منصوص عليه في الدساتير والقوانين اليمنية، فهو واجب على كل مسلم ومسلمة أكد عليه نبينا الكريم في قوله عليه أفضل الصلاة والسلام " طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة".

أما الواجبات التي حصلت على أدنى التكرارات فقد كانت من نصيب قيمة "الحصول على الجنسية" بنسبة (0.1%)، وهذه نتيجة طبيعية تتساوق مع الفهم الشائع والممارس للجنسية التي تعد حقاً لا نزاع فيه ولا يشعر المواطن بالحاجة إليه إلا حين يهاجر أو يبحث عن وظيفة أو يتعرض لأي ظرف قانوني يستدعي العناية بالجنسية وتأكيدها، كما أن الجهات المعنية لم تقدم البطاقة الشخصية أو الجواز أو الحقوق المدنية كمفردة أساسية في مكون الجنسية اليمنية التي يعبر عنها بالمواطنة والانتماء بميزان الحقوق والواجبات الذي تأتي فيه الجنسية قيمة مفصلية لا تستقيم المواطنة إلا بها، ولعل مُعدي المقررات تمثلوا هذا الفهم واعتبروه تحصيل حاصل، وهذا خطأ كان ينبغي ألا يقعوا فيه باعتباره يتناول قيمة محورية ينبغي عدم تجاهلها أو التساهل في تنمية الوعي بها، وتحديدا في مؤسسات إعداد المعلمين الذين يُناط بهم مسئولية إعداد الناشئة وتنمية وعيهم بالوطن والمواطنة والاعتزاز بالجنسية والتمسك بها.

الاستخلاصات والنتائج:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن إيجازها في الآتي:

1- تضمنت التشريعات الرسمية "الدستور، والقانون العام للتعليم" عددا من قيم المواطنة في جانبي الحقوق والواجبات تتمثل في: (القيم السياسية، والقيم الاقتصادية، والقيم الاجتماعية، والقيم الثقافية، والقيم الدينية والشخصية).

2- في جانب الحقوق ترتبت القيم في التكرارات والنسب المئوية في المقررات الدراسية للمعاهد العليا كما يلي:

أ- حصلت القيم الاجتماعية بمفرداتها المختلفة على أعلى تكرار وأعلى نسبة.

ب- جاءت القيم الاقتصادية بمفرداتها المختلفة في المرتبة الثانية.

ج. احتلت القيم الشخصية والمدنية المرتبة الثالثة بين القيم المتضمنة في المقررات الدراسية.

د.جاءت القيم الثقافية في المرتبة الرابعة بين قيم المواطنة المتضمنة في المقررات الدراسية.

هـ- احتلت القيم السياسية المرتبة الخامسة بين القيم المتضمنة في المقررات الدراسية.

3- في جانب الواجبات ترتبت القيم في التكرارات والنسب المئوية في المقررات الدراسية للمعاهد العليا كما يلي:

أ- حصلت الواجبات المدنية والشخصية على أعلى تكراراً وأعلى نسبة في المقررات الدراسية.

ب- جاءت مجموعة الواجبات الاجتماعية في المرتبة الثانية.

جـ- احتلت الواجبات الثقافية المرتبة الثالثة بين القيم المتضمنة في المقررات الدراسية.

د- جاءت القيم الاقتصادية في المرتبة الرابعة من حيث التكرارات والنسب بين قيم المواطنة المتضمنة في تلك المقررات.

هـ- الواجبات التي حصلت على أقل تكراراً وأقل نسبة في مضمون المقررات كان من نصيب الواجبات السياسية.

4-على مستوى مقررات كل قيمة رئيسية في مجال الحقوق توصلت الدراسة إلى:

أ. في الحقوق السياسية حصلت قيمة الانتخاب على أعلى تكراراً وأعلى نسبة في المقررات الدراسية، وقيمة الاستفتاء حصلت على أدنى التكرارات في تلك المقررات.

ب. في الحقوق الاقتصادية حصلت قيمة التعاون على أعلى التكرارات وأعلى النسب في المقررات الدراسية، بينما حصلت قيمة التنافس المشروع بين القطاع العام، وحرية التجارة، وحرية الاستثمار على أقل تكراراً وأدنى نسبة في تلك المقررات.

جـ. في الحقوق الاجتماعية حصلت قيمة التعليم على أعلى نسبة وأعلى تكراراً في المقررات الدراسية، بينما حصلت قيمة الخدمات العامة والضمان الاجتماعي على أُقل التكرارات وأدنى النسب في تلك المقررات.

د. في الحقوق الثقافية حصلت قيمة حرية البحث العلمي على أعلى نسبة وأعلى تكراراً، بينما حصلت قيمة حرية الفكر والصحافة على أقل تكراراً وأدنى نسبة مئوية .

هـ. في الحقوق المدنية والشخصية حصلت قيمة التنافس الإبداعي على أعلى تكراراً وأعلى نسبة في المقررات الدراسية-، بينما حصلت قيمة حرمة المنازل، وحرية وسرية الاتصالات على أدنى التكرارات في تلك المقررات.

5-على مستوى مفردات كل قيمة رئيسية في جانب الواجبات تبين الآتي:

أ. في الواجبات السياسية حصلت قيمة احترام التعددية السياسية على أعلى تكراراً وأعلى نسبة في المقررات الدراسية، بينما حصلت قيمة الاستفتاء على أقل التكرارات وأدنى النسب المئوية في تلك المقررات.

ب. في الواجبات الاقتصادية حصلت كل من قيمة حماية الملكية العامة والخاصة، وقيمة أداء الزكاة على أعلى التكرارات وأعلى النسب في المقررات الدراسية، بينما حصلت قيمة احترام التنافس المشروع بين القطاعات على أدنى التكرارات والنسب في تلك المقررات.

جـ. في الواجبات الاجتماعية حصلت قيمة الالتزام بالمساواة، وقيمة احترام مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين على أعلى التكرارات والنسب، بينما حصلت قيمة حماية الآثار والمنشآت على أقل التكرارات والنسب في تلك المقررات.

د. في الواجبات الثقافية حصلت قيمة الاعتماد على العلم، وقيمة احترام آراء الآخرين وأفكارهم على أعلى

التكرارات والنسب المئوية، بينما حصلت قيمة المحافظة على النتاجات الثقافية على أدنى التكرارات والنسب المئوية.

هـ. في الواجبات المدنية والشخصية حصلت قيمة التعليم والتعلم على أعلى تكرارا وأعلى نسبة، بينما حصلت قيمة الحصول على الجنسية على أقّل تكراراً وأدنى نسبة مئوية في المقررات الدراسية.

التوصيات:

اتساقا مع ما تم التوصل إليه من نتائج واستنتاجات توصي الباحثتان بالآتي:

1- إيجاد برنامج متكامل يتضمن قيم المواطنة لإعداد معلمي التعليم الأساسي والثانوي وفقا لمعايير محددة تضعها لجنة متخصصة من الأكاديميين في المجال التربوي واستحداث مقررات في ضمن هذا البرنامج تتصل بتنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين وإشراك الأقسام العلمية في المعاهد والكليات بالمشاركة في وضع هذا البرنامج وتنفيذه، وعقد ورش عمل تقويمية من وقت لآخر.

2- وضع وثيقة لمناهج إعداد المعلمين من خلال مؤتمر تربوي متخصص يحدد قيم المواطنة والمضامين المستوعبة لهذه القيم في كافة المقررات الدراسية في هذه المؤسسات ضمانا لترسيخ هذه القيم لدى الطلبة المعلمين ومن ثم نقلها للناشئة في مختلف مراحل التعليم.

3- تفعيل دور الإعلام التربوي في مؤسسات إعداد المعلمين والمؤسسات المجتمعية للتوعية بالتشريعات المنظمة لسير العمل التربوي، وقيم المواطنة المتضمنة فيها وعلى رأسها الدستور وبما يحقق الفهم المشترك والتفاعل المسئول مع هذه القيم وحمايتها.

المقترحات:

- إجراء دراسة مماثلة عن قيم المواطنة المتضمنة في برامج إعداد المعلمين في الجامعات اليمنية.
- وضع استراتيجية وطنية للتعليم بكافة أنواعه (العام والفني) تشكل مرجعية للبرامج والأنشطة التعليمية، تعمل بتنوعها على تحقيق غرس قيم المواطنة والانتماء لدى طلبة التعليم بمختلف تخصصاتهم لأهمية هذه القيم في ممارسة مهامهم ووظائفهم في خدمة المجتمع والتنمية.
- إجراء ورشة وطنية لإعداد وثيقة منطلقات واتجاهات مناهج وبرامج إعداد المعلمين في المعاهد وكليات التربية في الجمهورية اليمنية.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

1- ابن منظور، أبو فضل جمال الدين.(1994). **لسان العرب،** بيروت: دار الكتب العلمية.

2- بدوي، أحمد زكي.(1993). **معجم العلوم الاجتماعية،** بيروت: مكتبة لبنان.

3- البكاتوشي، جنات عبد الغني والصاوي، إبراهيم زكي.(2005). فاعلية برنامج قائم على اللعب لإكساب طفل الروضة مفهوم المواطنة، **التربية المعاصرة، 69**، 107 – 159.

4- بني صعب، وجيه بن قاسم.(2007). دور المناهج في تنمية قيم المواطنة الصالحة منهج التربية البدنية مثالاً، بحث مقدم لندوة التربية البدنية في تعزيز قيم المواطنة الصالحة، الرياض.

5- الجمهورية اليمنية. (2001). دستور الجمهورية اليمنية المعدل، مجلس النواب.

6- جلامته، حذيفة سعيد.(2009). مفهوم المواطنة والانتماء عند الشباب، **صحيفة الحياة الجديدة، 15/ / 2009م، الصفحة الثانية، www.alhayat_j.com/index.php.**

7- الجيار، سهير علي.(2007). التربية للمواطنة لطلاب الجامعة، **مستقبل التربية العربية، 47**، (13)، المركز العربي للتعليم والتنمية، 226 – 294.

8- حويل، إيناس إبراهيم.(2009). الاتجاهات المعاصرة في التربية للمواطنة دراسة تحليلية في ضوء بعض التجارب العالمية، **المؤتمر الدولي السابع لمعهد الدراسات التربوية، التعليم في مطلع الألفية الثالثة الجودة – الإتاحة – التعليم مدى الحياة، المنعقد في 15 – 16 يوليو 2009**، مركز المؤتمرات جامعة القاهرة.

9- الذيفاني، عبد الله.(2011). **مهنة التعليم وأدوار المعلم،** كتاب طور النشر.

10- سعد، أحمد يوسف.(2002). مفهوم وقضايا المواطنة في النصوص التعليمية بين منهجيات التمكن ومحتويات التعبئة "دراسة تحليلية"، **عالم التربية، 8**، 17 – 75.

11- الكواري، علي خليفة.(2001). مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، **مجلة المستقبل العربي، 246**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

12- المحروقي، ماجد بن ناصر.(2008). **دور المناهج الدراسية في تحقيق أهداف تربية المواطنة،** مأخوذ من الانترنيت بتاريخ 25 / 4 / 2010 الموقع: www. knol. Google. Com / K /

13- مكروم، عبد الودود.(2004). الإسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة، **مستقبل التربية العربية، 33**، 47 – 129.

14- منصور، محمد فوزي.(2009). **المواطنة حقوق وواجبات،** مأخوذ من الانترنيت بتاريخ 25 /2010/4. الموقع: www. Shatharat. net Php /vb/ Showthread.

15- النجدي، عادل رسمي.(2001). برنامج مقترح في الدراسات الاجتماعية لتنمية مفهوم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية، **ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التربية وبناء المواطنة 29 – 30 / 9 / 2001م**، كلية التربية، جامعة البحرين.

16- نصار، سامي محمد والرويشد، فهد عبد الرحمن.(2005). الوعي السياسي والانتماء الوطني لدى طلاب كلية التربية الأساسي بدولة الكويت، **البحث التربوي، 1**، 101 – 171.

17- نوير، عبد السلام.(2003). **المعلمون وثقافة المواطنة،** مأخوذ من شبكة الانترنيت، www. Slidefinder.net / Arabic. بتاريخ 25 / 9/ 2012م.

18- وزارة التربية والتعليم، **القانون العام للتعليم رقم (45) لسنة 1992م**، الجمهورية اليمنية.

19- وزارة التربية والتعليم، **اللائحة التنظيمية للمعاهد العليا لإعداد وتأهيل المعلمين نظام سنتين بعد الثانوية العامة لسنة 1992م،** الجمهورية اليمنية.

20- Dynneson, T. T(1992). What dais Good Citizenship Mean to Student? **Social Education, 55 – 57.**

21- H . Carens. 2000. **Culture, Citizenship and Community, A Contextual Exploration of Justic As Evenhandedness**, Oxford: Oxford University Press, p. 153.

The Values of Citizenship in the Curriculum of the High Institutes for Preparing Teachers in the Republic of Yemen in the Light of The Official Laws

Amaal Abdelwahaab Ahmed Al-Arigy **Sameerah Ali Gasim Jabarah**

Abstract

This research investigates the values of citizenship in the curriculum of the high institutes for preparing teachers in the Republic of Yemen in the light of the official law. To achieve this objective, the two researchers employed the descriptive method and content analysis. They analyzed the content of the official law (the institution, general law of education).Then they analyzed the vocational and cultural subjects in that curriculum. They found out that the official law (institution and General law of education) included some of the citizenship values related to the rights and duties, they are political, economic, social, cultural, civil and personal values. Regarding the rights, it has been found that the social values have the highest percentage in this curriculum then comes the economic values, the personal and civil values and the cultural values. The political values has the lowest values. With reference to the duties, it has been found that the civil and personal duties have the highest frequency and percentage in the curriculum then comes the social duties, the cultural duties and the economic duties. The political duties have the lowest frequency in this curriculum. The study provided suggestions and recommendations.